

# جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومى

## سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم ( ٨٣٧ )

الموازن السلعية

تبريرها النظرى والتارىخى ووصف الجداول

إعداد

د/ محمد فتحى ياقوت عافية

مايو ١٩٦٨

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الاراء التي وردت في هذه المذكرة  
تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المحهد ذاته

## المحتويات

### رقم الصفحة

١

مقدمة

٢

الفصل الاول

### التبرير النظري للموازن السلعية

١- مقدمة

٢- التناسب

٣- التوازن

٤- سيادة المستهلك وحقيقتها في النظام الرأسمالي

٥- سيادته المستهلك تتحقق في النظام الاشتراكي ومع التخطيط المركزي

١٣

الفصل الثاني

### المبررات التاريخية للموازن السلعية والمادية

١٨

الفصل الثالث

### تاريخ الموازن السلعية في الجمهورية العربية المتحدة :

١- موازن السلع الفرنسية

٢- موازن السلع لخبراء المانيا الشرقية

٣- الموازن السلعية المطبقة في الخطة

٢٥

الفصل الرابع

### وصف الموازن السلعية

١- الاعتبارات العامة التي تؤخذ عند تصميم الموازن

٢- وصف الموازن

موازن المواد - موازن السلع الاستهلاكية - موازن السلع الرأسمالية

٣٤

الفصل الخامس

### السلع الاستراتيجية

١- مقدمة

٢- تعريف السلع الاستراتيجية

٣- معايير السلع الاستراتيجية

٤٠

الفصل السادس

### المعاملات :

١- معاملات مستلزمات الانتاج

رقم الصفحة

٢- معاملات تشغيل الآلات والمعدات

٣- معاملات المخزون

٤- معاملات القطاع العام

٤٤

ملحق مجموعة جداول الموازين السلعية

- جدول رقم (١) ميزان المنتجات
- جدول رقم (٢) الانتاج حسب القطاعات
- جدول رقم (٣) هامش التجارة والنقل
- جدول رقم (٤) الواردات والصادرات حسب المناطق الجغرافية
- جدول رقم (٥) الاستهلاك الوسيط حسب القطاعات
- جدول رقم (٦) اجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات
- جدول رقم (٧) التغيير في المخزون حسب القطاعات
- جدول رقم (٨) الاستهلاك الخاص حسب المجموعات الاجتماعية
- جدول رقم (٩) الاستهلاك العام
- جدول رقم (١٠) تكوين رأس المال في الحكومة

يمكن القول أن موضوع الموازين المادية أو السلعية لم يحظ بالاهتمام الواجب فيما سبق من مراحل • ولم تخط كل جوانبه التي هي في الحقيقة والأساس الطريق الوحيد الموصل إلى التوازن الحقيقي • توازن بين الموارد المتاحة والاستخدامات المستهدفة لتحقيق غايات المجتمع الاشتراكية في الكفاية والعدل •

وقد تبدت الموازين للوهلة الأولى أنها أسلوب أولي إذا قيس بغيره من أدوات التوازن الأرقى : المدخلات والمخرجات والبرامج الخطية • والحقيقة أن الموازين ليست أولية كما تبدت في صورتها الأخيرة لأن الدور الذي تؤديه يختلف في طابعه عن المدخلات والمخرجات أو البرامج الخطية • فهي تركز على السلع الأهم بالنسبة للمجتمع وتدرس ظروف إنتاجها واستخداماتها وتطور كل منهما • ويستخدم في هذه الدراسات كل ما يمكن تصوره من أساليب متقدمة • وهذا ما لا تفعله على أهميته الموازين الشاملة ، التي تضيح منها التفاصيل حفاظا على الشمول •

وتلعب الموازين السلعية دورا قياديا في مجتمع لم يتطور إلى الحد الذي تلعب فيه الخدمات دورا رئيسيا • فتحدد أنواع السلع المهمة المطلوب إنتاجها ثم على ضوء ذلك توضع الخطط ويراعى فيها بقدر الامكان الآثار المتبادلة وهنا تعد الموازين لهذه السلع وللسلع ذات الآثار المتبادلة • وفي البدء لا تكون هذه السلع كثيرة •

ويهمنا أن نؤكد هنا أن الموازين تستند إلى بيانات دقيقة وصحيحة ، وتقوم على معاملات واقعية • وبهذه الصورة تستطيع أن تلعب دورها في تحقيق التوازن والتكامل • ولا يمكن أن يقوم نقد للموازين السلعية قبل توفر هذين الشرطين • وكثيرا ما تنتقد الموازين وهذا أمر يؤسف له • وتحمل بعيوب التقصير في التحضير • وهذا النقد متحيز لا يركز إلى الموضوعية • وتحتل الموازين مكانها في القلب من عملية التخطيط حيث يوجد التخطيط المركزي وحيث توجد الاشتراكية •

## الفصل الأول

### التبرير النظرى للموازن السلعية

#### ١ - مقدمة :

ان قضية التحول الى الاشتراكية ، فى مجتمع يتصف بالتخلف ، ويخوض معركته التحررية فى مواجهة مؤامرات استعمارية اقتصادية وسياسية ، وفى مواجهة رجعية ما يختفى منها أكثر مما يظهر . تقتضى تخطيطا مركزيا وشاملا ، تمتد جذوره لتحرك كل القوى الاقتصادية التى تلعب دورا انتاجيا أو دورا توزيعيا أو دورا استهلاكيا، فى صورة متناسقة ومتكاملة ومترابطة . والخطوة يجب أن تكون علمية ، بمعنى انطوائها على فهم عميق للقوانين التاريخية والاقتصادية ، واستخدامها فى تحقيق أغراض الخطة بوعى وإدراك . والخطوة بهذا المعنى تكون خطة واقعية ، لأنها تأخذ فى الاعتبار الامكانيات المتاحة ، وتدرك القوى الاقتصادية والسياسية التى تتحرك داخل المجتمع وتحركها ، وتستفيد منها فى الانتقال من وضع مطلوب تغييره ، ومن علاقات اقتصادية مطلوب انهاءها ، الى وضع يسرع فى تحقيق الاشتراكية التى ينتفى منها الاستغلال ، ويرتفع فيها معدل زيادة الدخل .

وإذا توفر للخطة ذلك فإنها تصبح التزاما ليس أهم ما فيه انه بقانون ، انما التزاما أدبيا يصعب المجتمع المسى . تحقيق اهدافها ، ويتجنب الخروج عليها . ويمنع بكل صور المنع أى خروج عليها . الا فى النطاق الأضيق ، وحيث يكون الخروج على الخطة تمشيا مع ظروف قد تغيرت ، أو تخلصا من خطأ لم يكن من الممكن تلافيه عند وضع الخطة .

والخطة لى تكون علمية ، وفى الوقت نفسه اشترائية ، يجب أن تكون أهدافها سرعة توسيع القاعدة الانتاجية ، وعدالة توزيع ثمار الانتاج بين الطبقات والفئات المختلفة ، عدالة وتوزيع الأعباء بين الأجيال . ويجب أن تكون الوسائل المستخدمة لتحقيق الهدفين متناسبة ومتوازنة . وبمعنى آخر فان التناسب والتوازن أمران لا زمان فى التخطيط المركزى والاشترائى . وسنرى أن توفير هذين الشرطين يلزم لهما مجموعة من الموازين ، تلعب الموازين السلعية أهم ادوارها فى المراحل الأولى .

## ٢ - التناسب :

يقصد به أن يكون هناك تناسبا بين الأهداف والوسائل المقترحة لتحقيقه ولا يكون هناك تناسبا ، الا حيث يكون هناك توازنا ، وليس بالضرورة كل توازن يكون متناسبا .

ويعنى آخر يكون التناسب مطلوبا حيث يكون هناك أهداف واضحة مطلوب تحقيقها ، وحيث تكون هناك أساليب مستقرة للوصول اليها . ويتحقق ذلك مع وضوح الرؤيا وعندما تكون الرؤيا واضحة يعتبر سهلا ترتيب الأهداف حسب أولوياتها . وعندئذ فقط يمكن الاختيار بين هذه الأهداف بما يحقق النتائج التي يسعى اليها المجتمع .

ويمكن أن نتصور على سبيل المثال هدف الاسراع فى توسيع القاعدة الانتاجية وعدم التضحية بأجيال من أجل أجيال لم تولد ، فى ظل ضغط استثمارى امبريالى يسعى ما وسعه السعى والجهده ، عن طريق ضغطه الاقتصادى ، الى اعاقه نمو المجتمع ، ومنعه من تحقيق أهدافه . ففى مثل هذه الظروف ، يزداد العبء اضطرارا على الأجيال الحاضرة ، كنتيجة مباشرة للمزيد مسن الاعتماد على النفس . وتصبح هذه التضحية ، التي يمكن أن يطالب بها المجتمع ، ليس من أجل أجيال لم تولد ، بل من أجل تدعيم استقلال الوطن وحرية . حيثلا يكون هناك استقلال أو حرية الا وتكون أخيرا بمفهوم اقتصادى . وعلى ضوء هذا المثل نجد أن المجتمع مضطرا الى زيمسادة مدخراته الموجهة الى الاستثمار ، مضطرا الى ضغط استهلاكه . ولن يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سيكون الى جانب ذلك مضطرا الى توجيه جزء من استثماراته الى الصناعات الثقيلة ، التي تضمن استمرار وتعزيز القاعدة الانتاجية .

ويمكن أن نتصور التناسب كذلك بين القطاعات الانتاجية المختلفة ، تناسب بين الانتاج الزراعى والصناعى والخدمات الانتاجية وغير الانتاجية . وان التناسب بين الزراعة والقطاعات الأخرى ضرورى لضمان الا يزيد العبء على منتجى الزراعة ، اذا قورن بأعباء القطاعات الأخرى . وهذا يتطلب تحديد أنواع المساهمات وأشكالها . هذا علما بأنه كلما كانت أهداف المجتمع طموحه ، كلما كان المطلوب من الزراعة أكبر . باعتبار أنها تلعب دورا رئيسيا فى تزويد المسكن

باحتياجاتها من المواد الغذائية • وتلعب دورا رئيسيا في تزويد القطاع الخارجى باحتياجاته •  
وطموح الهداف يعنى المزيد من سكان المدن ، والمزيد من الحاجة الى الغذاء • ويتم ذلك عن  
طريق توسيع احتياجات الزراعة من القطاعات الأخرى ، سواء كانت هذه الاحتياجات كمستلزمات  
انتاج ، أو كاستهلاك نهائى • ويتم ذلك أيضا عندما تكون شروط التبادل بين الزراعة والقطاعات  
الأخرى ، بالصورة التى لا تكون مجحفة للزراعة أو للقطاعات الأخرى •

كذلك لا بد من أن يكون هناك تناسب بين انتاجية العمل وأجره وأهداف المجتمع • فمع  
الأهداف الاستثمارية الطموحة ، يلزم تدبير قدر أكبر من الانتاج لتوجيهه للتراكم الرأسمالى •  
وهذا يعنى أن جانبا من انتاج العمل لا يذهب اليه كأجر ، وانما يذهب الى المجتمع كفايض  
يحقق به أهدافه • جزء منها قد تكون أهدافا اجتماعية صحية وتعليمية ، والجزء الآخر أهدافا  
انتاجية • المهم الا يكون هناك توسع فى الأجر بما يلاحق الانتاجية ، ويتفوق عليها • فى الوقت  
الذى يكون مطلوبا فيه المزيد من الادخار ، لأن النتيجة ستكون تضخما ، أو افتقارا الى التوازن •  
وبمعنى آخر ، فلن يكون هناك تناسبا بين الأهداف والسياسة المتبعة • سيظهر هنا فى صورة  
تضخم ، وارتفاع فى الأسعار ، وسرعة اختفاء السلع الاستهلاكية التى تكون خاضعة للتسعيرة  
الجبرية • وما يصاحب ذلك من ضغط استهلاكي قد يؤثر على أهداف الخطة العامة • ونود هنا  
أن نؤكد حقيقة هامة ، انه قد يكون هناك عدم تناسب بين الاهداف والوسائل ، ويكون هناك توازنا •  
وهناك فرق اذا بين التوازن فى المفهوم الرأسمالى ، وبين التوازن الذى لا بد وأن يكون  
متناسبا فى المفهوم الاشتراكي • اذ يكون هناك توازن فى المفهوم الرأسمالى حيث لا توجد بطلالة  
ويتحقق التوظيف الكامل وحيث لا يوجد عجز غير مستهدف فى ميزان المدفوعات ، وبغض النظر عن  
كون هذا التوازن قد انطوى أو لم ينطوى على تحقيق معدل من التقدم • وقد تلعب الأسعار  
دورها ارتفاعا أو انخفاضا فى تحقيق جانب من هذا التوازن • اما فى المفهوم الاشتراكي ،  
فالتوازن لا بد وأن ينطوى على التناسب ، بمعنى أن تكون وسائل تحقيق التوازن ، تؤدى الى  
تحقيق أهداف المجتمع فى الكفاية والعدل مثلا • فأذا لم تتناسب الوسائل مع الأهداف ، فلن  
يكون هناك تناسبا حتى مع التوازن •



### ٣ - التوازن :

يمكن القول ابتداءً أن صور التوازن بل ومضمونه ، يختلف اختلافاً واسعاً وعميقاً بين المفهوم الرأسمالي ، والمفهوم الاشتراكي . فالتوازن في معناه الرأسمالي ، يعتمد أساساً على المنظمين في مجال الانتاج ، وقد يعتمد أيضاً على الحكومة ، ولكن بصورة غير مباشرة . ويتحقق التوازن في هذه المجتمعات ، عندما يتحقق للمنتجين ما يستهدفونه من ربح ، وعندما يتعادل المطلوب استثماره مع المطلوب أدخاره ، فيكون هناك عندئذ طلب فعال يتوازن مع العرض . ولو زاد ما يطلب استثماره عما هو مرغوب أدخاره سرى التضخم في الاقتصاد ، وارتفعت الأسعار ، وعم النشاط . ولو قل ما يطلب استثماره عما هو مرغوب أدخاره انقلب الوضع تماماً ، وانخفضت الأسعار ، وسرى الانكماش في حنايا الاقتصاد كله ، وما يصحب ذلك من بطالة وتعطل جزئي أو كلي للمصانع .

وهناك في النظام الرأسمالي النمو المتوازن ، حيث تزيد الاستثمارات ، وتزيد المدخرات ويتحقق بذلك نمو في الدخل . ولكن زيادة المدخرات في هذا المجال لا تتحقق الا عند ما تزيد أرباح المنظمين ، وهذه تزيد اذا زاد نصيبهم من الدخل وقل نصيب العاملين في شكل أجور . وتتدخل الدولة في خدمة الرأسمالية ، ولتحقيق مصالحها ، عندما لا يكون الطلب على السلع الاستهلاكية ملاحقاً لانتاجها بسبب قصور الأجور ، أو الطلب الفعال . فتقوم الدولة ببيع بعض المشروعات وتعتمد فيها على العاملين ، فيرتفع بذلك الطلب الفعال ، ويتحقق في النهاية الأرباح للمنظمين . والدولة ان تقوم بهذه المشروعات ، لا تنافس القطاع الخاص بحيث تتحقق له أرباح وإنما تقوم بالمشاريع التي تزيد من ارباحه ، والتي لا يقبل عليها القطاع الخاص لضآلة معدل ارباحها وقد تدخل الدولة مجال الانتاج ، لتقدم سلعة كالكهرباء مثلاً ، بأسعار رخيصة ويتحقق منها خسارة وذلك لتشجيع التصنيع .

ويعتمد التوازن كما نرى أساساً على السوق . فالطلب الفعال وهو المدعم بالنقود ، ويجيب أن يتساوى مع المعروض من السلعة ، بالسعر الذي يحقق للمنتجين ربحاً ، يدعوهم الى الاستمرار في العملية الانتاجية . فاذا قصر الطلب عن العرض حاولت الدولة أن ترفع مستوى الطلب الفعال

بحيث يلاحق العرض . واذنا فاق الطلب العرض وارتفعت الأسعار ، وتحقق للمنتجين أرباحا خيالية ، فان الدولة تعتبر أن ذلك علامة صحة لانه سيدفع المنتجين الى زيادة الانتاج والتوسع فيه . ولا تتدخل الدولة في هذه الحالة ، الا اذا ارتفعت أسعار الضروريات بصورة تهديد مصالح الرأسمالية بما يتجمع من سخط عليها فتسعى عندئذ الى السيطرة على السوق ، وتحسدهد الأسعار وتقدم الاعانات الى المنتجين ليتمكنوا من الانتاج والبيع بالأسعار المناسبة .

وما دام السوق هو الذي يلعب الدور الأساسي في تحقيق التوازن ، فان أساليب الدولة في التأثير عليه سواء في شكل خطة ، أو بأي شكل آخر من أشكال التدخل ، تكون في الأغلب مالية الطابع . فاذا رأت الدولة أن يزيد الاستثمار لجأت الى أحد طريقتين تشجيع المدخرات من ناحية - وقد يكون ذلك عن طريق زيادة الفائدة أو تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الدخول في المجالات الانتاجية المحلية . وهذه لا تدخل السوق الا اذا حصلت على امتيازات تضمن لها تحقيق أرباح كبيرة ، وما تختاره من صناعات تكون مكملة للصناعات في الدولة الاستعمارية فهي اما تزودها بالمواد الأولية أو تقوم باستكمال تجميع المنتجات تامة الصنع . كذلك تعتمد على منح القروض والتسهيلات الائتمانية .

وعموما تلجأ الدولة - ما دامت تعتمد على السوق - الى اجراءات معظمها مالي ، يمس أسعار المنتجات . تفرض رسوم مالية على سلح الاستهلاك المستوردة ، وتعفي المعدات الادوات من الضرائب . ترفع سعر الفائدة أو تخفضه ، تعفي من الضرائب أو تخفف منها ، تشجع على تخصيص نسبة أكبر من الأرباح في صورة غير موزعة وتكتفي الدولة في مثل هذه الأحوال على الأغلب عنه وضع خططها ان يكون شمولها بمعنى الأرقام الاجمالية دون التفصيلية والتأثير غير المباشر دون المباشر . وتضع خططها في شكل ميزانية قومية تؤثر عليها غالبا بالاجراءات المالية .

#### ٤ - سيادة المستهلك وحقيقتها في النظام الرأسمالي :

يحاول أعداء الاشتراكية وأعداء التخطيط النيل من الموازين - وعلى الأخص المبادئ منها - على اعتبار أنها لا تستند الى السوق ، الأسعار فيها لا تستند الى ندرة السلع في

السوق • ويتم ذلك كله بمعرفة هيئة مركزية ، لا يمكنها أيا كانت مقدراتها الفنية على الاحاطة بكل الظروف ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة • وينتمون من ذلك الى أن السيادة في مثل هذا النظام ، لا تكون للمستهلك الذي هو في الواقع الهدف النهائي من كل نشاط اقتصادي •

والسؤال الأول الذي يمكن أن يتبادر الى الذهن ، هو ما اذا كان المستهلك يسود في ظل النظام الرأسمالي حقيقة ؟ قد يكون للمستهلك من ناحية الشكل مظهر السيادة ، باعتبار أنه حر في أن يستهلك ما يريد استهلاكه ، بالقدر الذي يريده ، وأنه يتمتع عن شراء ما يريد شراءه ، وبذلك يستطيع أن يوجه الانتاج الى تلبية رغباته •

ولا تستند هذه الدعوى الى الأساس العلمي السليم • لأن المستهلك المشار اليه ، هو ذلك الفرد الذي يملك القوة الشرائية بالقدر الكافي ، والذي يستطيع عند توفرها أن يشتري أو يكف عن الشراء • ويملك القوة الشرائية بالقدر الكافي وربما بأكثر مما يكفي ، طبقة كبار الملاك وأصحاب المصانع وغيرهم من أصحاب الدخل العالية ، وهوؤلاء يعتمدون أساسا على ما يملكون من عقارات وأراضي أو أسهم ، تحقق لهم أرباحا هي المصدر الأساسي لدخلهم • قد يكون مصدر دخلهم الوحيد هي هذه الأملاك ، أي عاطلون بالوراثة • ومع ذلك فيوفر لهم المجتمع الرأسمالي هذه المقدرة الشرائية التي تكون الموجه الحقيقي للنظام كله • يخصصون جانبا منها لشراء سلع استهلاكية والجانب الآخر يوجهونه الى الاستثمار • وعلى هذا الجانب الآخر ، يتوقف الرواج أو الكساد في هذا المجتمع • فاذا فاقت مدخراتهم استثماراتهم خيم شبح الكساد واذا حدث العكس حدث التضخم ومشكلة امثالهم ان رغباتهم الاستهلاكية تقل في معدلها عن المعدل الذي يزيد به دخلهم كنتيجة لاستغلال طبقة العمال وغيرها من الفئات الكادحة •

أما العمال في هذا النظام الرأسمالي ، فالقوة الشرائية المتاحة لهم وهي المناظرة لأجورهم هي في الواقع أقل مما يستحقون ، بحيث يحصل الرأسمالي على فائض ينمو معه دخله على حساب العمال • فينتج العمال عندئذ كمية أكبر من السلع ولا يمكن إلا أن يستهلكوا كمية أقل ، ومن هنا تتوافر كميات من السلع الاستهلاكية أكبر من قدرة السوق على الاستيعاب

وهذه في حالة الرواج تساعد على تشغيل عدد أكبر من العمال في مجالات الاستثمار . فيمكن  
بموجبها تشغيل العاطلين . ويمكن أن نتبين كيف أن العمال ينتجون ما هم أولى باستهلاكه .  
ولكنه يكون حقا لأصحاب العمل يمكنهم من تحقيق المزيد من الأرباح .

وينطوي النظام الرأسمالي كذلك على تفاوت بعيد بين الطبقات . فضلا عما سبق من  
أن البعض لا يعمل ويحصل من املكه على مستوى من الدخل مرتفع ، فان من يعمل يحصل غالبا  
على دخل يتفاوت بحسب ظروفه . فالعمل اليدوي الذي لا يتصف بالمهارة ، لا يكاد يحصل  
صاحبه على ما يقيم الأود . وقد تتدخل الدولة لحمايته ، ولوضع حد أدنى لأجره ، وهو ذلك الحد  
الذي يضمن له حياة تساعد على تكوين أسرة ، يمكنه بعدها من تزويد سوق العمل بحاجته .  
والعمال المهرة وهو لاء قد يحصلون في بداية الرأسمالية على مستوى من الأجر مرتفع ، ولكن هذه  
المهارة قد تتكفل بها الآلات الحديثة . وتحولهم الى عمال عاديين وتخفض أجورهم . ثم الاعمال  
العقلية والفنية وهذه يحصل أصحابها على دخول مرتفعة على الأغلب ، وهم بطبيعة تكوينهم  
وقدراتهم ينتمون غالبا الى طبقة الرأسمالية . المهم أن هناك تفاوت في الدخل ، لا تبرره القدرات  
الانتاجية . ومن هنا يسود سوق الانتاج ، مستهلكين لا يكونون في الحقيقة الأكثر انتاجا .  
ان السيادة الحقيقية يجب أن تكون للمنتجين . وهم في النظام الرأسمالي ليسوا . بالضرورة ،  
المستهلكين . ولا من يملكون القوة الشرائية .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، ففي المجتمع الرأسمالي ، توجد الاحتكارات والشركات الكبيرة  
التي تملك قدرات كبيرة ومؤثرة على سوق العمل ، وعلى سوق الانتاج فهي تحدد كمية ما ينتج  
وأسعاره . وهي تحدد الأجر بالنسبة للمشتغلين فيها . وتستطيع بمالها من مركز احتكاري ،  
أن تحقق أرباح أكبر . وقد تدفع لعمالها أجور أعلا ، ولكن يتم ذلك كله على حساب المستهلكين  
لانتاجها . ولا يقتصر دور هذه الشركات على سيطرتها على المستهلكين ، من حيث أنها تنتج  
الكميات التي تحقق لها أكبر ربح والتي قد تتعرض مع أكبر اشباع بأقل تكاليف بالنسبة للمجتمع  
ككل ، ولكن تأثيرها يمتد أيضا الى قدراتها في الدعاية والاعلان ، وما يصاحب ذلك من دراسة لنفسية

المستهلكين ، والعوامل التي تؤثر عليهم . ومع الدعاية المركزية القوية ، يمكن أن يتحول المستهلكون إلى خدمة مصالح تلك الشركات . ولا تصبح السيادة هنا - وهي ناقصة - للمستهلك ، بل يخضع لسيطرة وسلطان هذه الشركات .

من كل ما سبق يمكن ان نتبين أن سيادة المستهلك في ظل النظام الرأسمالي ، وفي اقتصاده السوقى ، حيث يقسم المجتمع إلى عمال وأصحاب رؤوس أموال ، ويسود التفاوت بين الدخل ، وحيث توجد احتكارات ذات سلطان عظيم ، ليست حقيقة . والدليل على ذلك أن الانتاج لا يتجه إلى توفير احتياجات المجتمع الحقيقية ، وانما يتجه إلى توفير احتياجات أصحاب المقدرة ويمكن أن توجد السلع الغذائية بوفرة في السوق ، ولا يوجد من يشتريها . ويوجد جوع لا يجدون ما يأكلون . بل وقد تفسد هذه المواد الغذائية وقد تقدم للحيوانات ، ويحرم منها الانسان ، لأنه لا يملك ما يشتري به . وقد يكون ذلك نتيجة لبطالة فرضت عليه . وهذا يؤكد بلا شك أن دعوى سيادة المستهلك لا أساس لها من الصحة في ظل النظام الرأسمالي .

#### ٥ - سيادة المستهلك تتحقق في النظام الاشتراكي ومع التخطيط المركزي :

إن أى نظام ينتقل من الرأسمالية والاقطاع ، إلى النظام الاشتراكي يتحول إلى نظام يسود فيه المنتجون الذين هم المستهلكون . وتسود في هذا النظام الملكية العامة ، أو بمعنى آخر ملكية كل الشعب ، وحتى الملكية الخاصة يشترط فيها ألا تكون مستغلة ، وتعمل داخل اطار الخطة العامة ، وتحرك وفقا لتوجيهاتها .

في مثل هذا المجتمع ، يواجه التخطيط فيه اعتبارات لا بد من أن تؤخذ في الحسبان . أولها أنه مجتمع متخلف ، يعانى من الفقر ، ويريد أن يتخطى التخلف في فترة وجيزة ، ثانيها : ان التفاوت القائم في الأجور ، لا يعكس في الحقيقة تفاوت في قدرات اصحابه ، من هنا يحتاج إلى التعديل التدريجى الذى تصبح معه الأجور مناظرة للكفاءة الانتاجية ، ويتحقق معها المبدأ الاشتراكي الذى يعطى كل انسان حسب عمله . ثالثها : ان الأسعار كذلك وهي تبني على تلاقى العرض والطلب ، تعكس ذلك النظام بما فيه من تفاوت بين الدخل ، وما فيه من طاقات

إنتاجية جانب مهم منها. مخصص للوفاء باحتياجات المقتدرين الترفيه . وهذه كلها تكاد تلغى دور السوق بمعناه التقليدي . ومن هنا تبرز وبوضوح أهمية الموازين وعلى الأخص الموازين المادية والسلعية . حيث تقدر احتياجات المجتمع - وجانب منها قد يعتمد على السوق - وتقدر في الوقت نفسه الموارد المتاحة .

وتلغى الدول الرأسمالية دور السوق في مواجهة الحروب الاستعمارية التي تشهها على بعضها البعض . باعتبار أن السوق لن يستطيع أن ينظم الانتاج الحربى ، بالصورة التي تحقق النصر . فالمسألة تبدأ بتقدير احتياجات الحرب من المعدات والأدوات المختلفة ، ثم تقدر امكانيات المجتمع للوفاء بهذه الاحتياجات ولا تتدخل هنا امكانية الدولة على الشراء من ناحيتها المالية ، والتي تلعب دورها الرئيسى فى السوق . انما تقدر امكانية الدولة على الانتاج ، سواء بتوفير الطاقات المنتجة ، أو تحويل بعضها . وقد استخدمت الموازين السلعية والمدخلات والمخرجات ، وهى فى الحقيقة تركز على العلاقات الفنية لتقدير الآثار المختلفة لمثل هذا الأسلوب .

وانا كانت الدول الرأسمالية تلغى وظيفة السوق وهى تواجه حربا استعمارية ، أو تخسوس حربا استعمارية ، وانما كانت الأصوات فى هذه الدول لا ترتفع بانتمى لالغاء دور السوق ، ولا تحتج على تحول المجتمع من الأسلوب السوقى الى الأسلوب المركزى فى اتخاذ القرارات ، فيكون من الأجدر فى الدول التى تقود معركة الاشتراكية فى بلادها ، وتعود معركة القضاء على الفقر ، وتقود معركة القضاء على الاستغلال ، ان تلغى مؤقتا دور السوق بمعناه التقليدى وتستفيد من جوانبه الايجابية ، وتلغى جوانبه السلبية .

تلغى الدول الاشتراكية أو التى فى طريقها الى الاشتراكية السوق باعتبارها المنظومة الرئيسى لأهدافها الانتاجية والاستثمارية والاستهلاكية ، وذلك لا مكان تعبئة موارد المجتمع كلها لتحقيق الأهداف التى وضعها نصب عينيه . فهناك هدف الارتفاع السريع بمستويات الدخل . وهذا يعنى توجيه موارد هامة من موارد المجتمع ، الى مجالات الاستثمار وعلى الأخص فى الصناعات الثقيلة ، بما يتفق وظروف كل بلد ، وعلاقة هذه البلاد بغيرها من الدول .

فأهمية الصناعات الثقيلة ونوعها ، يختلف فيما اذا كانت الدولة كبيرة أو صغيرة وفيما اذا كانت تواجه مؤامرات استعمارية وفيما اذا كان في الامكان أن تدخل في اتفاقات اقتصادية طويلة الأجل مع دول أخرى ، تساعد على انشاء هذه الصناعات والتخصص في بعضها .

ويقوم تقدير جانب الاستثمارات اللازمة لسرعة الارتفاع بمستوى الدخل ، على ادراك يساعد عليه المقارنة بما عليه الدول الأخرى ، لما ينتظر أن يكون عليه الوضع مع ارتفاع مستوى المعيشة . لا يوجد نمط واحد للاستثمار يمكن نقله من بلاد سبقتنا مثلا . ولكن يوجد خط عام تسلكه جميع الدول : فالتصنيع والكهرباء والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والهندسية وفي بلاد مثل بلادنا يقف استصلاح الأراضي أيضا الى جانب هذه المشاريع ويعتبر ضرورة لا بد منها فسيؤدي ارتفاع مستوى من المعيشة سريعة ، وفي الوقت نفسه من الاعتماد على الدول الاستثمارية ، ويكون قادرا على مواجهتها .

ثم تقوم الدراسات على ضوء هذه المعرفة المسبقة لاختيار المشاريع التي تناسب اقتصادنا وظروفنا الخاصة . ثم تقدر تكاليف هذه المشاريع التي تعتبر قيادية ، بمعنى انها تقود المجتمع الى التنمية وتخلق الظروف المناسبة للنمو . وتقدر كذلك احتياجاتها وارتباطها بغيرها من المشاريع في صورة من الحلقات المتتابعة . وتلعب هنا الموازين السلعية أو المادية الدور الأساسي والرئيسي في هذا المجال .

وتقوم تقديرات احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية ، وعلى الأخص الأساسية استنادا الى الحاجة الفعلية بغض النظر عن قدرة الأفراد على الشراء . ويسعى المجتمع الى توفير هذه السلع الأساسية ، والأسعار التي تجعلها في امكان كل فرد ، وبالقدر الذي يحتاجه ، بغض النظر عن أن هذا يتم مع خسارة تلحق بالمشاريع ، تعوضها لها الدولة ، في شكل اعانات . والدولة ان تقدر هذه الاحتياجات بهذه الصورة تحاول أن تعادل من استهلاك المجتمع بما يتفق مع مصلحته . وتحاول أن تضغط على الفروق الدخلية ولا تجعل لها تأثير سيئ على السلع الضرورية . أما بالنسبة للسلع غير الأساسية فان الدولة ترمي الى توفيرها اذا كان هناك طاقة يمكن

استخدامها في انتاجها . وتوفرها في الحقيقة بأسعار يتحقق معها فائض، يؤدى هو الآخر الى تقريب بعض الفوارق بين الطبقات . وتقوم تقديرات الاستهلاك الضرورى وغير الضرورى على معرفة بما تتطور اليه استهلاكات الأفراد ، واحتياجاتهم من ميزانية الأسرة ، ومن غيرها من المصادر ، بالصورة التى تعدل من سلوك الأفراد الاستهلاكى ، ليرتفع الى المستوى السدى تبغيه الدولة .

وتقديرات الدولة سواء كانت للسلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية ، يمكن أن تكشف لها عن حاجتها من الطاقات وما يلزم لهذه الطاقات من استثمارات ثم من مواد أولية وعمل .

يوجد سوق فى الدول الاشتراكية قد يتسع نطاقه بعد اجتياز مراحل معينة من النمو الاقتصادى الأولى . وبعد خلق القاعدة الصناعية . ويلعب السوق فى الدول الاشتراكية وكذلك الأسعار دورا هاما فى الحياة الاقتصادية . فالانتاج الموجه للاستهلاك يعرض فى الأسواق والأفراد أحرار فى استهلاك ما يرونه والامتناع عن استهلاك ما يناسبهم . واقبال الناس على شراء بعض السلع الضرورية لا يرفع سعرها كما هو الحال فى احيان كثيرة فى الدول الرأسمالية ، انما قد يستلزم الأمر توزيعا بالبطاقات . اما اذا كانت السلعة غير ضرورية ، فترفع أسعارها ليتوازن العرض مع الطلب . وقد ينعكس ذلك على الخطة على الوجه التالى : تسعى الدولة الى توفير السلعة الضرورية ، رغم أن سعرها منخفض . وترفع مرة أخرى سعر السلع الغير الضرورية ، التى يقبل عليها الناس ، ولا ترى الدولة الحاجة الى الاستزادة منها . اما السلع التى يتراكم منها المخزون ، فاذا كانت ضرورية فقد تخفض سعرها لتوزيعها ، واذا كانت غير ضرورية فتخفض سعرها ثم ينظر فى التحول عن انتاجها .

وتقوم الموازين كمناسبا ، بدور ذو أهمية بالغة فى التخطيط المركزى فتعصبى الموارد الاقتصادية تعبئة تامة وشاملة ، وتوزع هذه الموارد على الاستخدامات حسب أهمية هذه الاستخدامات . والحقيقة ان الموازين قد عرفت مع بداية التخطيط وكتيجة للحاجة القصوى اليها . وقد كفلت هذه الموازين تخطيطا أفضل ، وساعدت على تطويره توصلا لأهداف المجتمع .



## الفصل الثانى

### المبررات التاريخية للموازن السلعية والمادية

وأجهت أول دولة اشتراكية فى العالم ، ظروف بالغة الصعوبة . فقد كانت دولة فقيرة تسود فيها الزراعة ، والصناعة فيها محدودة والجانب المسمم فيها يملكه الأجانب . وكانت العلاقات الانتاجية السائدة ، هى علاقات ذات طابع اقطاعى ، وذات طابع رأسمالى ، وأيضا استعمارى . ومنذ انشاء هذه الدولة الاشتراكية ، أحيطت بها المؤامرات من كل جانب ، بل وكان هناك سعيًا دائما ودائما ، لاسقاطها . وتحالفت الرأسمالية فى الخارج مع الرأسمالية فى الداخل . وخاضت حربا انتهت بتأكيد انتصار النظام نفسه .

وبرزت الحاجة الشديدة الى اعتماد النظام على نفسه فى اقامة القاعدة الصناعية القويمة التى يكون أساسها الصناعات الثقيلة ، ولم تكن هناك قروض أجنبية تقدم الى هذا البلد ، هذا الى جانب أن الرجعية فى الداخل ، لم تكن قد فقدت نهائيا الأرضية التى تستند اليها . فقد كان هناك المثقفين وجانب مهم منهم كان ينتمى بطبيعة تكوينه وتربيته وأفكاره الى الرأسمالية . وكانت هناك بقايا الرجعية فى الريف وفى المصانع . هذا فضلا عن أن ادارة المصانع كانت فى كثير من الأحيان فى أيدي أصحابها السابقين ، وتحت اشراف مجلس ادارة من العاملين الذين كانت تنقصهم الخبرة فى الادارة لا يتقصصهم الاخلاص للنظام .

وكان الاستثمار ، وعلى الأخص فى الصناعات الثقيلة ، يعنى اعتمادا على الزراعة بدرجسة كبيرة ، لتزويد المدن بحاجتها من الأغذية ، وحاجتها من المواد الأولية الزراعية فكان الاعتماد على الزراعة فى ذلك الوقت ، يعنى سحب جانب من الفائض لصالح المدينة ولم تكن المدينة بقادرة على تقديم حاجة الزراعة من السلع والخدمات ، ليكون التبادل قائما على أساس اقتصادى . وضرب الاقطاع فى ذلك الوقت وكبار الملاك ، ووُزعت الأرض على الفلاحين أو حولت الى مزارع تعاونية ومزارع دولة . وفى ظل ذلك ، أمكن للدولة أن تستولى على جانب من الفائض ، السدى

لم يكن يذهب الا الى أصحاب الأملاك • واستولت عليه الدولة في صورة عينية ، حتى يمكن أن تنظم حاجة البلاد الى المواد الغذائية •

ولقد كان التركيز في بادئ الأمر على موازين السلع الغذائية ( الحبوب ) ، وعلى موازين الوقود ، باعتبار انها السلع التي لم يمكن في الامكان الاستغناء عنها • واختفائها يهدد المجتمع الجديد بثورة ، أو يهدد الصناعات بالتوقف • وبعد ذلك صار التركيز على صناعات التشييد ، والآلات والمعدات من نوع معين • وبلغت مجموعة الموازين في سنة ١٩٢٨ ٢٦٦٠٠٠ سلعة زراعية • ٢ منتجات الغابات ، ٨ سلع صناعية ككلامن تستهلك على نطاق واسع في الاقتصاد القومي •

توصل الاتحاد السوفيتي في ٢٣/٢٤ الى جداول تصور التشابك ، قريبة الشبه بالمدخلات والمخرجات • وكانت تصور موازين الانتاج المادى كله على النطاق القومي • وتبين مصادر الانتاج ومجالات استخدامه ، وعلى الأخص ما بين الاستهلاك الانتاجي والاستهلاك النهائي • وتختلف هذه الجداول عن المدخلات والمخرجات كما قدمها ليونتيف في التالي :

١ - جمعت المدخلات والمخرجات بين جدولين ، احداها بصور ميزان الانتاج ، والآخر يبين كيف يتم توزيع الناتج والدخل القومي •

٢ - قسمت القطاعات الانتاجية في جداول ليونتيف الى ٤١ قطاعا وكانت في الجداول التشابك ٢٢ فرعاً •

٣ - أعطت جداول المدخلات والمخرجات تفسيراً رياضياً ، عن طريق ايجاد المعاملات التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، كما اقترح فلراس (\*) وديمتريف (\*\*\*) في أيامهما لكن لم تجد هذه الجداول المجال واسعا لتطبيقها ، لانها كانت تعتمد على القيمة •

(\*)

(\*\*\*)

واستخدام القيمة فى ذلك الوقت لم يكن مأمون العواقب لأن ذلك ذلك يستلزم وجود أرقام قياسية دقيقة للإسعار . وكانت تبرز النشاط الاقتصادى ككل ، ولم تكن تسمح بالتركيز بالدرجة الكافية على الصناعات وأوجه النشاط والسلع ذات الأهمية البالغة ، فى وقت لم يكن التشابك قد بلغ درجة كبيرة فى الاقتصاد القومى . هذا فضلا عن أن اعداد هذه الجداول ، كان يحتاج الى جهود احصائية ضخمة ، ولم يكن هناك تلك الأجهزة القادرة على القيام بهذا العمل . وكذلك لم يكن هناك تلك الآلات الحاسبة المختلفة الأنواع اللازمة لذلك .

وقد تعرضت جداول سنة ١٩٢٤/٢٣ الى مجموعة من الانتقادات نجملها (\*) فيما يلى :

١ - كانت تستند هذه الجداول الى فكرة التوازن ، وكانت هذه تعتبر من الأفكار الرجعية لمحاولاتها اثبات دوام العناصر الرأسمالية فى الاقتصاد ، ومعارضتها لسيادة العناصر الاشتراكية . وقد أدى ذلك الى التوصل الى نتائج تتعارض مع النمو الاقتصادى . وقد عاقت مثل هذه النتائج - ولم تساعد - على نمو عمل المخططين . وقد اظهر هذا الميزان فى السنوات ٢٤/٢٣ ، ٢٤/٢٤ ، ١٩٢٥/٢٤ نتيجة لفكرة التوازن الخاطئة ضرورة الاحتفاظ بالتوازن بين القطاعات الاشتراكية والرأسمالية . بمعنى هذا انه لم يكن يقف الى جوار القطاعات الاقتصادية المتقدمة ولكنه وقف الى جوار القطاعات الرأسمالية ودافع عنها ، واثبت أنها ضرورية للاستقرار والتوازن .

٢ - اعتبر مؤلفوا هذه الموازين أن الانتاج المتجدد ، مشكلة ليس لها علاقة بالصراع الطبقي . وقصروا الميزان الاقتصادى على ترتيبات جدولية للقيم المادية . وقد دافع الاستاذ ل . ليتوشنكو عن ذلك بقوله " لا تدعونا الاعتبارات المتعلقة بالمنهج الاحصائى الى فصل انتاج الأقسام المختلفة للمؤسسات الانتاجية وهى مناقشة لا تختلف عما يقول به البرجوازيون الرجعيون فى مجال المنهج الاحصائى

وقد قال مؤلفوا هذه الجداول في محاولة للدفاع عنها ولرفض فكرة التحليل الاقتصادي من زاوية طبقية ، ان انتاج القطاعات المختلفة يذوب تماما في التوزيع . ويبدو مستحيلا تعقب انتاج كل قطاع عبر كل أقسام الميزان . ولا يوجد في الواقع مثل هذا الذوبان فكما أن التوزيع يتم بين القطاعات ، يتأثر الانتاج المتجدد بوجود طبقات ومن هنا لا يمكن استبدالها بتوزيع وفقا لأقسام الميزان المختصر ، وهو الذي يعكس المدخلات والمخرجات التي لا تتميز فيها الطبقات والقطاعات الاجتماعية .

٣ - وعندما تحدث مؤلفو هذا الجدول عن المشاكل الاجتماعية . فقد أعطوا تقييما مضللا عن الصراع بين الطبقات ، مقللين من قوة القطاع الاشتراكي في صورة انتهازية واعتبار الانتاج الريفي مثاليا . وأدمجوا التناقضات بين الاشتراكية والرأسمالية وقد استخدموا أحيانا التقسيمات الاقتصادية البورجوازية بدلا من التقسيمات الماركسية وبهذا ، قسموا الاقتصاد السوفيتي الى طبقات منتجة وغير منتجة ، وذلك بسبب وجهات نظرهم غير المقبولة والمتحيزة عن الصراع الطبقي . وقد أكدوا أن الطبقة المنتجة مكونة من العمال ، والمنظمين وصغار المنتجين المشتغلين .

ورفضوا في كثير من الحالات تحليل مشاكل الانتاج المتجدد من وجهة نظر طبقية لأنهم كانوا يعتقدون أن " كل فرد في المجتمع ، سواء كان عاملا ، تاجرا ، فلاحا يحقق دخلا معيناً كل سنة ، وفي تحقيقه لهذا الدخل يستهلك قيما مادية " وقد أدى هذا المفهوم ، الذي جمع بين العامل والمنظم والفلاح وكبار ملاك الأراضي في الاستهلاك ، الى استنتاجات خاطئة .

وكان مؤلفوا هذا الميزان ، يؤيدون السلام بين الطبقات ، ويعارضون منح الامتيازات للعناصر الاشتراكية وقالوا " ستتغلغل الأشكال والعلاقات الاشتراكية في الاقتصاد بثبات وستتبع العناصر الاشتراكية داخل المؤسسات الرأسمالية وتنتصر عليها في النهاية " وكان الاختراق المتبادل ، هي العلاقة الوحيدة التي اعترفوا بها بين القطاعات الاقتصادية .

وفيرها قد يلحق الاضطراب فى التوازن عن طريق التدخل لحساب طبقات على حساب طبقات أخرى . وهذا يعنى اثاره الاضطرابات فى العلاقة بين الانتاج والتوزيع التى تناظرها .

ولعلنا نلمس بوضوح ، من هذا النقد الصارم الذى وجه الى ميزان ٢٤/٢٣ ، والذى اختلف بعد ذلك فى كتابات كبار الاقتصاديين السوفيت الى اى حد أثرت الظروف التى يعيشها المجتمع فى النقد الذى يوجه الى المفاهيم الاقتصادية والجداول الاقتصادية المعبرة عنها . وفى المراحل الأولى ، والصراع على أشده ضد الرجعية وأفكارها فى الداخل ، وكان التشدد والقطع والوضوح حتى مع التطرف ، عاصما للفكر الثورى من الاختلاط بالمفاهيم المهادنة التى قد تنتهى الى تمبيح القضية الثورية كلها . كانوا يظهرن الصراع الطبقي ، يظهرن دور القطاع الاشتراكي ، ويستلزم ذلك أن تكون الجداول والموازن معبرة عن هذا الصراع . وكاشفة ومتابعة لدور القطاع الاشتراكي ودوره البالغ الأهمية فى تحقيق أهداف المجتمع .

ولقد انتصر الفكر المتطرف فى ذلك الوقت ، اختلفت موازين ٢٤/٢٣ ، ورحل ليونتييف بالفكرة الى الولايات المتحدة ، وعلى ضوءها أعد جداول المدخلات والمخرجات . وبعد ظهورها بفترة طويلة بدأت تستخدمها الدول الاشتراكية موجهة النظر الى أنها امتداد للفكر الاشتراكي . ومعلله عدم استخدامها واستخدام الأسلوب الرياضى فى التخطيط الاشتراكي فى الأيام المبكرة الى عبادة الفرد التى لم تعط للعلم حريته كاملة . ولا اعتقد أن مسألة عبادة الفرد هى المسئولة عن تأخر استخدام الأسلوب الرياضى أو المدخلات والمخرجات بقدر ما كان التشابك الاقتصادى لم يكن قد تطور الى الدرجة الملزمة . هذا وبعد أن ذابت الرأسمالية وكبار الملاك وأصبح القطاع الاشتراكي هو الغالب بصورة مدعومة وقوية . فسان استخدام التقسيمات التى قيل عنها انها بورجوازية أو رأسمالية أصبح ممكنا ومقبولا .

### الفصل الثالث

#### تاريخ الموازين السلعية فى الجمهورية العربية المتحدة

مر الاقتصاد المصرى بمرحلتين أساسيتين • المرحلة الأولى ، هى ما يمكن أن يقال عنه  
بمرحلة التخطيط القطاعى ، حيث انشىء مجلس الانتاج والخدمات فى سنة ١٩٥٤ • ومرحلة  
التخطيط الاقتصادى الشامل ، حيث أنشئت لجنة التخطيط القومى • وهذه يمكن فيها التفرقة  
بين ما قبل ٦١ ، وما بعدها ، حيث ساد فى المرحلة الأولى الفكر الذى يزاوج بين القطاع  
الخاص والعام • وساد فى المرحلة التالية الفكر الاشتراكى حيث مصرت المصالح الأجنبية ثم  
أمت هى وغيرها من المشاريع الاقتصادية الهامة • وأصبح القطاع العام يقود التنمية ويتبعه  
القطاع الخاص ، بعد أن كان القطاع العام طليعة التقدم يستكشفه للقطاع الخاص •

ولم تعرف الموازين السلعية الا مع الأخذ بالتخطيط الشامل وكانت ، حسب ما قصه  
الخبراء الفرنسيين فى ٥٥ و ١٩٥٨ على التوالى ، جزءا من مجموعة الموازين التى ضمت موازين  
الناتج القومى والدخل القومى والعمالة والموازين المالية والنقدية • وكانت هذه الموازين تكون  
مجموعة متكاملة وعرفت مصر ثلاثة أنواع من الموازين السلعية ، النوع الأول تقدم به الخبراء الفرنسيين  
والنوع الثانى تقدم به خبراء المانيا الشرقية ، والنوع الثالث هو المطبق حاليا فى الجمهورية  
العربية المتحدة •

#### ١ - موازين السلم الفرنسية :

يتميز النوع الفرنسى بالتالى :

١ - جزء من مجموعة الموازين ، ويتكامل معها بصورة توضح التدفق السلعى ، وارتباط  
بالتدفقات النقدية ويمكن عن طريقة اكتشاف التأثير المتبادل لكل منهما •

٢ - انه يأخذ المفهوم الغربى فى تعريف النشاط الاقتصادى فيقسمه الى مجموعات  
الوحدات الاقتصادية المعروفة : المشاريع العائلة أو الأسرة الادارات العامة والعالم الخارجى

واستند هذا التعريف في تحديده للنشاط الانتاجي ، بأنه ذلك النشاط الموجه أساسا لبيع السلع والخدمات ، أى انه ادرج الخدمات بكل أنواعها في مجال الانتاج طالما كانت تنتج للسوق ويهدف الربح .

٣ - تعد هذه الموازين لمجموعات السلع وتضم هذه المجموعات كل ما ينتج داخل الدولة من سلع وخدمات مع ابراز المجموعات ذات الأهمية الخاصة وداخلها يمكن ابراز السلع الهامة . وقد قسمت المجموعات الى عشرة مجموعات هي :

- ١ - منتجات زراعية
- ٢ - منتجات غذائية
- ٣ - مواد نصف مصنوعة
- ٤ - مواد أولية
- ٥ - طاقة
- ٦ - منتجات ميكانيكية آلية
- ٧ - منسوجات وجلدية
- ٨ - منتجات صناعية متنوعة
- ٩ - مباني وأشغال عامة
- ١٠ - خدمات

وقسمت كل مجموعة منها الى مجموعات فرعية ، وقسمت الزراعة على سبيل المثال على الوجه التالي :

- ١ - القطن
- ٢ - الأرز
- ٣ - القمح
- ٤ - الأذرة الشامية
- ٥ - الخضروات

٦ - الفواكه

٧ - زراعات أخرى

٨ - تربية الحيوان

٤ - أعدت هذه الموازين عن سنة واحدة وهي سنة ١٩٥٤ باعتبار أنها سنة الاستقرار بعد

الثورة في ١٩٥٢ ، وكانت الظروف فيها عادية . وقد استند في اعداد الجداول على :

١ - الزراعة : احصاءات الانتاج الزراعى وكانت تفصيلية .

٢ - الصناعة : أ - احصاءات الانتاج الصناعى ، وقد اعتمد فى معرفة تفاصيل

الانتاج والمستلزمات على احصاءات الانتاج الصناعى سنة ١٩٥٢ وكانت

للمنشآت التى يشتغل فيها عشرة فأكثر . وقد عممت هذه النتيجة على

الصناعة ككل .

ب - الحصر العام للمشتغلين لاستكمال الانتاج الصناعى وقد استند

فى ذلك الى عدة فروض ، منها أن الانتاج فى المتوسط أقل من التى

يشتغل فيها عشرة فأكثر ، مع افتراض انتاجهم لنفس الأنواع واستخدامهم

لنفس المستلزمات .

٣ - الخدمات : الحصر العام وعرف منه عدد المشتغلين .

- احصاءات الأجور عرف منها متوسطات الأجور .

- حسابات الشركات الربط بين الأجور الأسبوعية والأجور السنوية

بمعاملات اختلفت من خدمة الى أخرى .

- طبقت للوصول الى الانتاج نسبة الأجور الى الانتاج فى الصناعة

المتوسط العام .

- حسابات السكك الحديدية والتليفونات وغيرها من ميزانية الحكومة .

- مصادر أخرى .



ذلك من ناحية الانتاج ، أما من ناحية الاستخدام ، فالصادرات أخذت من احصاءات التجارة الخارجية ، والاستهلاك الحكومى أخذ من ميزانية الدولة ، وقد استند فى تقسيم الحسابات الختامية على ميزانيات الدولة ، التى كانت تحوى الكثير من التفاصيل . وعرف جانب من تكوين رأس المال عن طريق الواردات من الآلات مثلا ، والتشييد عرف عن طريق حصرامستلزماته من حديد وطوب ورمل وزلط ، ثم ضرب كل ذلك فى اثنين وهو العامل الذى يصل الى الانتاج . أما الاستهلاك الخاص فقد أخذ كمتبقى . وكان ذلك يعنى أن التوازن كان على الأغلب مكفولا بأخذ الاستهلاك النهائى كمتبقى .

٥ - وتتميز هذه الموازين بأنها تجمع بين خاصيتين انها افقيا مقسمة الى مجموعات السلع ورأسيا مقسمة الى قطاعات ( انظر الملحق ) وهذه الجداول تساعد على التغلب على مشكلة الانتاج الرئيسى والانتاج الفرعى أو الثانوى اذ يمكن فى القطاع الواحد أن يتعدد الانتاج ويظهر فى مجموعات سلعية مختلفة . وتصلح هذه الجداول حيث لا يكون هناك صناعات يغلب عليها التخصص وهى المكونة من منشآت بأحجام صغيرة ومتوسطة والستى يكون الانتاج فيها متعدد ويصعب فصله .

## ٢ - موازين السلع لخبراء المانيا الشرقية :

تتميز هذه الموازين بالتالى :

١ - انها لم تكن كالفرنسية جزءا متكامل من موازين تطرق كل جوانب النشاط الاقتصادى بما فيها الجوانب المالية . وهذا يؤيد أولوية هذه الموازين على غيرها ، كما يؤكدها أن التخطيط المادى يتبعه التخطيط المالى .

٢ - انها أخذت بالمفهوم الشرقى<sup>(٣)</sup> للانتاج فاقترعت على السلع المادية دون الخدمات .

٣ - انها أعدت لسلسلة من السنوات تبدأ من سنة ١٩٥٢ وتنتهى فى ١٩٥٦ . وهذا قد يميزها عن الموازين السلعية التى أعدت لسنة ١٩٥٤ ، وافتقرت الى السلسلة الزمنية التى قد يكون لها ميزة كبيرة فى تصحيح بعض الأرقام الشاذة ، ومراقبة تطور انتاج ،

\* المفهوم الشرقى للانتاج يضم الانتاج المادى والخدمات المتصلة به .

واستهلاك السلع المختلفة .

٤ - استعانت هذه الموازين بأكثر من مصدر من مصادر البيانات ، كما اضطرت الى استخدام معاملات فنية بعضها كان يؤخذ من المانيا الشرقية من الكتب والدراسات الفنية وبمعنى آخر ، كان هناك جهدا كبيرا ومركزا في اعداد هذه الموازين وكان هناك أكثر مت خبير في أكثر من مجال للاشتراك في اعدادها . مما يمكن معه القول أنها أكثر تطورا .

٥ - وقد شملت هذه الموازين كافة السلع المادية وكثير من البيانات كانت بالكمية وبالقيمة فمضى نفس الوقت مما يرفع مستواها . لأن التركيز في الموازين السلعية أو المادية ، هو على التغيير الكمي ، ما أمكن ذلك . وتجنب التقييم بقدر المستطاع ، الا اذا كانت المجموعة من السلع .

٣ - الموازين السلعية المطبقة في الخطة :

لا تختلف جداول الموازين المطبقة حاليا في وزارة التخطيط عن جداول خبراء المانيا الشرقية . فهي مثلا تقتصر على السلع المادية . وتتمايز هذه الموازين بالتالي :

١ - انها تعد لسنوات مقبلة . أي أن الموازين التي تعدها وزارة التخطيط هي موازين تخطيطية وتحتل ركنها هاما من أركان الخطة .

٢ - تمتد شعبة الموازين السلعية في اعدادها لهذه الموازين على ما يتوفر لدى الشعب الفنية في الوزارة . من خطط تقدمها الوزارات ، والهيئات المختلفة ، وعلى ما يكون فيها من تفاصيل .

٣ - وتعتبر هذه الموازين جزءا متكاملا من مجموعة الموازين الأخرى التي تعد للدخل القومي والعمالة ، وغيرها ، والتي تكون هي والموازين الأخرى اجزاء الخطة المختصة .

وإذا تأملنا المراحل المختلفة التي مرت بها الموازين السلعية نجد انها لم تكن جهودا موصولة . كان هناك موازين أعدتها خبراء فرنسا والموازين التي أعدتها خبراء المانيا . وكان لابد من التقاء هذه الاتجاهات المختلفة ، وكان لا بد من المفاضلة بين مميزات كل منها ، ثم الاستقرار بعد المناقشة على الموازين التي تتأمننا .

ويمكن أن نقول - وقد نعود لذلك فيما بعد - أن الموازين الفرنسية - وهي جزء متكامل من مجموعة من الموازين - تصلح لاقتصاد يلعب فيه السوق دورا رئيسيا في توجيه الموارد - ويلعب فيه القطاع العام دورا لا بأس به . حيث أن هذه الموازين تستطيع أن تكشف جوانب التأثير المتبادل النقدية والمادية . وهي من هنا تناسب معدلات من التنمية ، لا تدخل تخميرا جذريا وسريعا على الاقتصاد القومي ، لأن ذلك - أن حدث - يلغى بالتأليسي دور السوق وما يبني عليه من سياسات مالية ونقدية .

وتصلح الموازين الفرنسية أيضا حيث لا تكون هناك جهودا إحصائية مستقلة لدراسة انتاج السلع المختلفة واحتياجاتها - التفصيلية من مستلزمات الانتاج . فالمعلوم أن المنشآت تقوم في الأغلب بانتاج أكثر من سلعة ، وقد تكون كل سلعة تقع في تصنيف مختلف عن الأخرى . ومن هنا تبرز مشكلة توزيع مستلزمات هذا الانتاج المتعدد ، على كل صنف من أصناف المنتجات ولا تعتبر هذه الظروف مشكلة بالنسبة للموازين السلعية الفرنسية . فهناك مجموعات سلعية للانتاج يمكن أن تتعد وتختلف . وهناك مجموعات سلعية لمستلزمات هذه الانتاج . واقتراض زيادة الانتاج في هذه الجداول تعني زيادته بنفس النسب التي كان موزعا بها . بما يؤدي الى أن تبقى المستلزمات على ما هي عليه . وكما نرى فإن التغيرات الجذرية لا تصلح لها هيكلة الجداول ولا يمكن التقليل من شأن توفير البيانات الإحصائية اللازمة .

أما الموازين التي أعدها الخبراء الألمان ، فهي أنسب لاقتصاد يضع خطة مركزية يعتمد في الانتاج والتوزيع على ما يصدر من قرارات مركزية ، وما يتبعها من ردود مختلفة في الاقتصاد تتناسب مع خصائصه الفنية والاقتصادية . إلا أن الموازين التي أعدها الخبراء الألمان لم تكن لتناسب المرحلة التي نجتازها الآن ، بمعنى أنه لم يكن هناك ما يدعو الى الشمول والاحصاءات ناقصة . وهذا لو اقتصر على السلع الاستراتيجية التي تهتم الاقتصاد ثم دراستها الدراسة الوافية . وتلك الموازين تناسب اقتصادنا بعد أخذنا بأسلوب التخطيط الكبري خاصة بعد قصرها على السلع الاستراتيجية التي تتصع وتضم عدد أكبر يازد ياد الدراسات الإحصائية والتخطيطية ويازد ياد معدل التشابك والترابط بين أجزاء الاقتصاد القومي .

وأيا كان الموقف فمسألة الموازين السلعية تحتاج من جديد الى الدراسة واعادة النظر حتى يمكن أن تستوعب في تصميم جداولها ، وفي السلع التي تضمها ، الظروف الراهنة التي يمر بها مجتمعنا . اذ يجب أن تنعكس التغيرات الاشتراكية الأخيرة ، فيكون هناك تقسيم للقطاعات ما بين عام تعاوني وخاص . وتعكس التغيرات التي تحدث في التركيب السكاني ما بين ريف وحضر . كما يجب أن تعكس أيضا ، الدور القيادي الذي يقع على القطاع العام ، في تحقيق أهداف المجتمع . وكذلك الأهمية التي تحتلها الخطة اليوم ، كأهداف يجب أن تعبأ كـالجهود لتحقيقها .

## الفصل الرابع عشر وصف الموازين السلعية

### ١ - الاعتبارات العامة التي تؤخذ عند تصميم الموازين

لا يوجد شكل محدد ، ولا تصنيف واحد لأي ميزان سلعى . اذ يتوقف الميزان على الغرض المستهدف منه ، وعلى الخصائص المطلوب إبرازها وتتبعها . ولا بد أن يكون كل ميزان أو مجموعة الموازين ، ترجمه امينه للاغراض التحليلية المستهدفة ، حتى يمكن أن تستخدم فنى اغراض التخطيط بصورة ترفع من كفاءتها .

وعموما فان كل ميزان سلعى ، ما هو الا المقابلة بين كافة المصادر مهما تعددت انواعها ، والاستخدامات فى كل المجالات . فهو يتكون من جانبين : جانب المصادر ، ويظهر فيه الانتاج المحلى ، الواردات ، مخزون أول المدة لدى المنتجين ولدى المستهلكين الاحتياطى ، الموارد الاخرى ، جانب الاستخدامات ويظهر فيه كل انواع الاستخدام . استهلاك انتاجى (مستلزمات انتاج ) ، استهلاك جماعى ، استهلاك خاص ، تكوين رأس المال ، مخزون آخر المدة للمنتجين ، ومخزون آخر المدة لدى المستهلكين احتياطى آخر المدة .

ويجب أن يكون واضحا ، وبصورة قاطعة ، عند اعداد هذه الموازين ، فيما اذا كان المجتمع يعتمد على السوق ، او على التخطيط المركزى ، وبأية درجة . وكذلك يجب ان يكون واضحا ، فيما اذا كان القطاع العام . يقود التنمية أو يقع ذلك على القطاع الخاص كما يجب كذلك إبراز الحضر والريف كل على حدة .

فاذا كان المجتمع يعتمد اساسا على السوق ، او يعتمد على السوق بدرجة كبيرة ، فان النظرة الشاملة والمتكاملة تصبح ضرورية . ويصبح من الضرورى تحليل تصرفات الافراد ، سواء كانوا مستهلكين او منتجين ، عن طريق حسابات الدخل والحسابات المالية . والتفصيل فى حالة الموازين السلعية ، لا يكون ضروريا ، بل يكفي الا لمام بتحركات مجموعات السلع . وتصبح المسألة هى التفكير فى انسب مجموعات يمكن التوصل اليها يضمن تجانسها من ناحية ، ويضمن توصيفها لخصائص الاقتصاد القومى وماينطوى عليه " ويرجع السبب فى الاخذ بمفهوم المجموعات

والشمول والتكامل ، الى ان السوق يلعب دوره في تحقيق التوازن من حيث الطلب والعرض ، ولا يكون للدولة الا التأثير غير المباشر ، عن طريق السياسة المالية والائتمانية اساسا .

اما اذا كانت الدولة تعتمد على خطة مركزية والقطاع العام يلعب الدور الرئيسي فهذا يعنى أن هناك مهام اقتصادية ترى الدولة ان تنفيذها لا يمكن ان يعجزك لتلقائية السوق . ولهذا السبب تعتمد الخطة المركزية على الاوامر التي تصدر للمنتجين وهى هنا غالبا المؤسسات العامة فى مجالات الانتاج الرئيسية والاستراتيجية ، تحدد لهم كميات وانواع السلع التي يلزم انتاجها . فاذا كان الامر كذلك فيلزم التعرف على احتياجات المجتمع من هذه السلع عن طريق العلاقات الفنية فى الانتاج ، وفى القطاع العام غير الانتاجى . اما القطاع العائلى فهو يخضع لما تراه الدولة من سياسة استهلاكية للضروريات والكماليات وباشابها . ومن هنا تلعب الموازين السلعية ، وهى هنا تسمى المادية ، دورا اساسيا . وتصبح المعاملات الفنية وغيرها ، التي تقدر بموجبها الاحتياجات ، ضرورية لتحقيق التوازن الذي لا يشترك السوق فى تحقيقه . ويصبح من الضروري ان تكون هذه الموازين تفصيلية ، وقد تقتصر على السلع الاستراتيجية . حتى يمكن المقابلة بين كمية المتاح وكمية المستخدم .

وتتأثر هذه الموازين ايضا ، بالظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع . فاذا كان الاقتصاد فى المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية ، بمعنى ان التشابك وردود الافعال بين القطاعات الاقتصادية فى حدها الأدنى ، بمعنى أن الصناعة جانب هام منها بدائى ، ولا يستند الى تقدم تكنولوجيا . وقد تكون الصناعات الاستخراجية متطورة ، لاستنادها الى رأس المال الاجنبى الا انها تعتمد على السوق الخارجية فى التصريف وربما فى استيراد معظم ماتحتاج من آلات ومعدات ومواد اولية . الامر الذي يجعل ردود افعال توسعها تطرح خارج الاقتصاد نفسه . بمعنى أن الاجهزة الفنية والاحصائية لا تتوفر لها الخبرة ، ولا القدرة الفنية ، ولا الادوات التي تساعد على العمليات الكبيرة .

ويجب أن تعكس هذه الموازين كل تلك الظروف . تعكس القطاعات المتطورة ، والقطاعات المتخلفة . تعكس الاقتصاد الريفي ، والاقتصاد الحضري . وفى الوقت نفسه . وهذا هو الهم . يجب ان تقتصر هذه الموازين على السلع الاستراتيجية اللازمة لتحقيق خطة المجتمع . تلك السلع التي تكون لها امتدادات فى كل القطاعات وتأثير عليها ، او تلك السلع التي تحتل مركزا هاما فى الاستهلاك النهائى الجماعى والخاص او فى الاستثمار . وستبدأ مجموعة محدودة ، يمكن معها جمع بيانات دقيقة عنها ، تتسع باستمرار مع اتساع التشابك وتعمقه ، ومع اتساع قدرات الفنيين فيه .

وإذا لم تحترم قدرات المجتمع وامكانياته ، وإذا ما تصور البعض التشابك وردود فعل هذا التشابك بالصورة التي هو عليها في المجتمعات المتقدمة ، متأثراً بما قرأه عن هذه الاقتصاديات ، ومسقطاً نتائج قراءته على هذه المجتمعات المتخلفة ، إذا حدث ذلك فإن الأجهزة الفنية ستحمل باعباء احصائية ، إذا أرادت ادائها على الوجه الاكمل استغرقت سنوات طويلة تفقد معها البيانات ، في مجتمع دينا ميكسيكي اهميتها ، وإذا ما اسرعت في جمع البيانات بما يفوق قدرة الأجهزة ، فسيكون من نتيجة ذلك ، مسلسل الاستمارات بالبيانات من غير الواقع ، دون تحمل عناء محاولة التحقق منها . وبذلك تكون الجداول كسيرة وشاملة ، ولكنها غير دقيقة ، وبالطبع سيتمسرب عدم الدقة ، حتى الى السلع الاستراتيجية ، وما يتبع ذلك من اختناقات فيها ، تؤثر لاشك على الخطة . ويتحمل المجتمع من جرائها خسائر جسيمة .

وإذا تقدمت البلاد اقتصادياً ، واصبح اقتصادها أكثر تشابكاً ، وحساباتها أكثر دقة ، واحصاءاتها أكثر انسجاماً مع الاهداف ومع توفر الفنيين فان هذا التطور سيستلزم في مراحلها الاخيرة ، المزيد من اللامركزية ، وهذه الى حد ما اقتراباً من فكرة السوق حيث يتصرف المنتجين على ضوء رغبات المستهلكين منتجيين ونهائيين عندئذ تصبح الموازين بالضرورة أكثر تفصيلاً حتى تسلم وتحكس التشابك الواقع . وتصبح السلع أكثر عدداً . لا يقف الامر عند هذا الحد ، بل تصبح مسألة اعداد الموازين الاجمالية والشاملة والمتكاملة ، امراً ضرورياً وجوهرياً حتى يمكن ان تقوم الموازين بدورها ، بصورة تحقق اهداف المجتمع . والبعد الزمني ايضاً له اعتباراته القومية . فكلما كانت الموازين عن سنوات اقرب ، كلما كانت أكثر تفصيلاً ، وكلما كانت عن سنوات ابعد ، كلما كانت اقل تفصيلاً ، ولا تتناول الا السلع الهامة . هذا فضلاً عن انه كلما كانت الموازين لسنوات ابعد كلما كان من الافضل استخدام الجاميع . المريضة .

وهكذا نجد أن الموازين ومحتواها يرتبط بمراحل النمو ، بمراحل الخط الاشته راكي وما قطع منه ، ويعكس خصائص الاقتصاد القومي لظروفه الاجتماعية ، التي لها علاقة بأهدافه في الخطة . فالموازين مثلاً يجب ان تعد بصورة تسمح بمعرفة تطور الانتاج الزراعي بمختلف تنظيماته . خاص تجميعي ، تعاوني ، عام ، وتصور اهم المدخلات اللازمة لهذا الانتاج وقدرة القطاعات الاشتراكية على النمو في هذا القطاع ، واداء دورها في تحقيق الانتاج وتحقيق الفائض . ويجب ايضاً ان تصور تصور الانتاج في الصناعة مقسم بين القطاع العام والتعاوني والمشارك والخاص ، والدور الذي يلعبه كل تنظيم منها .

هذا ، واذ كانت التجارة الخارجية ، لاتحتل مكانا كبيرا في الموازين السلعية ، في الدول الاشتراكية . فهذا قد يرجع الى ان الاتحاد السوفيتي كان مكثفيا ذاتيا تقريبا ولا تشكل التجارة الخارجية دورا هاما . على العكس من دولة كالجمهورية العربية المتحدة ، التي تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية النمو . كما انها تمد علاقاتها مع دول بعضها مثل الدول الاشتراكية ، يقدم معونات في سبيل تحقيق اهدافها في التصنيع ، والبعض الآخر لا يمكنه ان يقدم شيئا ولا تستوعب سوقه ما تقدمه من انتاج ، بل لو كانت سوقه في حاجة الى ما تنتج ، فهو لا يملك ما تحتاج اليه من سلع ، الامر الذي يدفع الى التفكير في توفير صورة من التكامل بين هذه البلاد . وهناك البلاد الغربية المتقدمة التي لاتريد ان تقدم الا ما يتفق مع مصالحها ، حيث تسعى الى تدعيم صناعات استخراجية وتجميعية وهي الصناعات التي لاتنافس صناعاتها ومعدل تبادلها الدولي في صالح هذه الدول ، تتوقف من التصنيع موقف التأمور والعداء . هذا كله ، يدعو الى معالجة كل كتلة بالصورة التي تخدم اغراض التوازن وتمنع الاضرار . بالسياسية الاقتصادية .

## ٢ - وصف الموازين :

لن نصف هنا الموازين التي استخدمت في الجمهورية العربية المتحدة ، وان كنا قد تعرضنا لها من الوجهة التاريخية . لان ذلك سيكون محل تركيز الجزء الثاني من هذا البحث . انما سنصف الجداول التي طبقت في الاتحاد السوفيتي باعتباره اقدم دولة عرفت الموازين واكتسبت فيها اكثر الخبرة رات . ونريد ان ننوه هنا ان هذه الموازين لم تتكامل مع غيرها من الموازين الا بعد سنة ١٩٥٠ . وقد استخدمت في وضع الخطط السنوية والخمسية . وتقسم هذه الموازين الى ثلاث مجموعات رئيسية : -

أولا : موازين المواد : وهي التي تصور في الاساس احتياجات القطاعات الانتاجية . مبني مستلزمات انتاج ، لازمة للعملية الانتاجية . وتتأثر هذه الموازين بالمعاملات الفنية في كل صناعة التي تقدر احتياج الوحدة المنتجة في هذه الصناعة من هذه السلعة ، وانا اعرفيست

---

\* مجموعة بحث التشابك الاقتصادي " عرض تاريخي لجدول الموازين السلعية والمدخلات والمخرجات في الجمهورية العربية المتحدة " معهد التخطيط القومي ديسمبر سنة ١٩٦٦ .



خطة الانتاج بهذه الصناعة ، وخطة المعاملات الفنية ، يمكن تقدير احتياجات هذه الصناعة من تلك السلعة . وقس على ذلك كل الصناعات والقطاعات الانتاجية الاخرى . وقد اطلق على هذه السلع كلمة مادية ، لانها لا تباع فى السوق ، ولا يحدد لها سعر على أساس التقاسم . العرض مع الطلب . فضلا عن ان تداولها يتم عن طريق هيئة مركزية ، وفى صورة حسابات مدينة من القطاع المستلم الى القطاع المنتج .

### الثانية : الموازين السلعية :

وهى تصور فى الاساس تلك السلع التى يوجه معظمها للاستهلاك العائلى ، والتى يوجد لها سوق . ويتحدد العرض والطلب على اساس السعر . وفى كثير من الحالات ، يلعب السعر بالنسبة للسلع غير الضرورية دورا ، فى تحقيق التوازن خفضا او ارتفاعا . ويتوقف استهلاك هذه السلع على اعتبارات اخرى ، مثل الدخول والبيول والعمادات ، أى أن معاملاتها هى معاملات سلوكية .

### الثالثة : موازين السلع الرأسمالية :

وهى تصور موازين تلك السلع التى تؤدى الى زيادة الانتاج ، وتوسع من الطاقة الانتاجية . بصورة مباشرة ، كالعدد والآلات ، وهو ما يسمى بالاستثمارات الايجابية وبصورة غير مباشرة وهو ما يسمى بالاستثمارات السالبة . وتتناول هذه الموازين السلع الهامة ، فهى تعد الآلات او ادوات او معدات محددة النوع والقدرة . ولكل سلعة من هذه السلع ميزان خاص بها يبين المصادر والاستخدامات .

### المجموعة الاولى : موازين الموارد :

وتصور هذه المجموعة فى صورتها الاكثر شيوعا فى جانب الموارد الكميات المتاحة من الانتاج المحلى والواردات والمخزون واحتياطى اول المدة . وفى جانب الاستخدامات تبين الكميات اللازمة للانتاج اى الاستهلاك الانتاجى . وهذه تحسب على اساس معدلات فنية ، والكميات اللازمة للمطلب النهائى : استهلاك افراد او جماعى او تراكم فى المخزون والاحتياطى والمصادرات .

وتعد هذه الموازين لمجموعة السلع الاستراتيجية سواء كانت منتجة محليا او مستوردة وتشمل مثلا :

- ١ — موازين الطاقة الكهربائية .
- ٢ — " الصناعات الاستخراجية .
- ٣ — " الصناعات المعدنية .
- ٤ — " الصناعات الكيماوية .

وتتراوح مجموعة السلع التي تعد لها الموازين في السنوات الاخيرة ما بين ١٠٠ في المانيا ، ٢٥٠ الى ٣٠٠ في هنغاريا ، ٥٠٠ في بلغاريا ، ٦٧٠ في المانيا الشرقية ، ٧٦٠ في الاتحاد السوفيتي ، ٩٠٠ في تشيكوسلوفاكيا ، وتعد الجمعيات الاستهلاكية موازين لمجموعات اكبر ٥٠٠ سلعة في بولندا ، ٢٦٠٠ في المانيا الشرقية و ١٤٠٠٠ في الاتحاد السوفيتي .

#### المجموعة الثانية : موازين السلع الاستهلاكية :

لا تختلف الموازين السلعية في هيكلها عن الموازين المادية وتبين المتاح والمخصص للاستهلاك في صورة كمية ، ويتمثل جانب كبير من الموازين السلعية في المنتجات الزراعية الاصل ، وهذا هو السبب الذي يمجبه تعالج بصورة مختلفة لما تختص به الزراعة من ظروف خاصة بها .

وتبين هذه الموازين المتاح من الانتاج المحلي من القمح والبطاطس واللبن وغيرها وفي الناحية الاخرى استهلاك المزرعة والسلع المنتجة المباعه .

- ٣١ -  
مميزان الوقود

الاستخدامات										
جملة المخزون	المخزون آخر المسددة			تصدير	الاستخدام فوري مراكز الانتاج	اخرى	نقل	صناعة	حملات الموارد	مصادر اخرى
	المستهلكين	التوزيع	الانتاج							

١ - ١٨

٢ - ١٨

٣ - ١٨

المجموع : ١٨

٤ - ١٨

٥ - ١٨

٦ - ١٨

٧ - ١٨

٨ - ١٨

٩ - ١٨

المجموع : ١٨

١٨	١٨	١٨
١٨	١٨	١٨
١٨	١٨	١٨

ميزان المنتجات الزراعية

الانتاج الاجمالي	انتاج يباع خارج السوق		اجمالي الانتاج السوقي	للبيع في السوق		
	المنتجات الوسيطة	الاستهلاك الخاص للتصدير في المخزون		المبيعات في الاسواق التعاونية	كمية	
	كمية	سعر	قيمة	كمية	سعر	قيمة

المجموعة الثالثة : موازين الآلات والمعدات:

تعد هذه الموازين لاهم انواع الآلات والماكينات ، ويظهر في جانب الموارد الانتاج المحلي ،  
الواردات ، ويظهر في جانب الاستخدامات المجالات التي تستخدم فيها هذه الآلات والمعدات . وكذلك  
يشمل احتياجات الصادرات وأساس اعداد هذه الجدول هو ما تتقدم به المشاريع من احتياجاتها .  
وتتقدم المشاريع بها في صورة كمية وقيمة ، وتذكر بدقة انواع الآلات اللازمة مع التفرة بين المنتج محلياً  
والمستورد . وتجمع احتياجات المشاريع عن طريق الوزارات ، ومجالس الاقاليم التي تعتمد الاحتياجات  
ثم ترفعها الى التخطيط الذي يصدر القرار النهائي .

وتترجم خطط الاستثمار والتقدم الفنى التي تعدها المشاريع في موازين الآلات والمعدات . هذا  
وتوجد عادة فروق بين ما تطلبه المشاريع من انواع المعدات والآلات وما يسلم اليها . وتقدم المشاريع  
دائماً جد أول تبين حاجتهم من الآلات . وعلى الاخص المستورد منها .

## الفصل الخامس

### السلع الاستراتيجية

١ - مقدمة :

قلنا من قبل أن الموازين السلعية وهى فى الأساس كمية ، لا بد وأن تعد لمجموعة السلع ، التى تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة " للاقتصاد القومى " وهدف هذه الموازين هو معرفة احتياجات المجتمع من هذه السلعة على وجه الدقة ، ثم تقدير الموارد من هذه السلع على وجه الدقة أيضا ، حتى يمكن مقابلة الموارد بالاستخدامات . فاما أن يزيد الإنتاج أو يزيد الواردات لمقابلة العجز أو تختصر الاستخدامات حتى لا تحدث اختناقات فى الصناعات وتقرير زيادة الإنتاج ، أو زيادة الواردات ، تعنى أن هذه السلعة لها أهمية بالغة ، وأن استخداماتها تعتبر استخدامات ضرورية لا يمكن اختصارها . واختصار الاستخدامات تعنى أن هذه السلعة توجه بعضها الى استخدامات يمكن اختصارها باعتبار أنها ليست على درجة كبيرة من الأهمية وأنه فى الامكان استبدالها بسلعة أخرى أقل منها فى الأهمية ويمكن أن توءدى الغرض وان كان بمستوى أقل .

ولا يمكن أن نتصور خطة دون أن يكون هناك ترتيب للاولويات فيها ، بحيث يمكن معرفة درجة أهمية كل هدف بين الأهداف التى هى فى الغالب تتنافس على موارد المجتمع المختلفة ، والتي يمكن - على ضوء ترتيبها - تقرير الوجهة التى تتجه اليها الموارد المختلفة . وكلما كانت الرؤيا واضحة ، وأهداف المجتمع محددة ، كلما كانت هذه الاولويات تعكس سلم تفضيل المجتمع ، فى تخصيص موارده . بحيث أنه يضحى بالمهم ، فى سبيل ما هو أكثر أهمية ، وبحيث تكون كل تضحية دائما هى الأقل .

وإذا ما تحددت أهداف المجتمع ، ورتبت حسب أولوياتها ، يمكن تحديد السلع الاستراتيجية ، التى تعتبر على درجة بالغة الأهمية ، لتحقيق هذه الأغراض . وفى كل

مجتمع مخطط واشتراكي ، ويسعى للحاق بالدول التي سبقته ، في ظل ضغط سكاني  
ثقيل ، نجد أن المستقبل يشارك الحاضر ، في تحديد أنواع السلع الاستراتيجية . بمعنى  
أن الاستهلاك الضروري يحدد السلع الاستراتيجية ، وكذلك ، بنفس الدرجة تقريبا ،  
السعى الى توسيع قاعدة الاستهلاك ، عن طريق الاستثمارات يحدد الآخر السلع  
الاستراتيجية . فهى من ناحية سلع استهلاكية (\*) ومن ناحية أخرى سلع استثمارية لازمة  
لتحقيق أهداف المجتمع .

ونحن - وعلى الأخص في هذه المرحلة - في حاجة الى تحديد الأهداف ، وما  
يلزمها من سلع استراتيجية . حتى يمكن عند اللزوم مواجهة القصور في أى مجال بما يلزم  
من اختصارات لا تمس الاولويات . فإذا انقصت العملات الأجنبية لسبب أو آخر ، نكون  
على ادراك بما يجب أن نستورده ، وما يمكن التضحية به . وإذا انخفض الانتاج الزراعى  
لسبب من الأسباب نكون على معرفة بما يجب أن نضحي به وما يجب أن نعوضه . ومن  
هنا تبرز أهمية تحديد السلع الاستراتيجية وضرورة ترتيبها .

## ٢ - تعريف السلع الاستراتيجية :

هى تلك السلع التى لا يمكن الاستغناء عنها ، لتحقيق أهداف المجتمع الرئيسية ،  
فى الاستهلاك والدفاع والاستثمار . التى يؤدى أى نقص فيها ، الى آثار بالغة الضرر  
بالأهداف التى يسعى المجتمع الى تحقيقها ، بما يفوق النقص فيها مرات عديدة .

## ٣ - معايير السلع الاستراتيجية :

إذا كانت أهداف المجتمع قد تحددت ، وإذا ما رتبنا حسب أهميتها ، أصبح فسى  
الإمكان - مع بعض الجهد - تحديد تلك السلع ، التى تحقق هذه الأهداف وفسى

(\*) معدات الحرب تعتبر سلع استهلاكية .

الامكان أيضا ترتيبها ، بما يعكس دورها في هذا المجال . ويجب - في البداية - ان تفرق بين الأهداف المستقلة والأهداف المنبثقة منها ، ان الأهداف الأخيرة تستمد أهميتها من الأهداف الأولى .

وفاية كل جهد بشري ، هو توفير وتأمين حاجة المجتمع من السلع والخدمات بالدرجة الكافية ويقاس نجاح المجتمع ، في قدرته المتزايدة على توفير تلك السلع ، أو تقديم ما هو أفضل منها ، بصورة تنعكس في ارتفاع مستمر ومتزايد لمستوى المعيشة الذي يقيس مستوى الرفاهية . وتقاس كفاءة المجتمع في هذا الصدد ، في قدرته على تقديم هذه السلع ، بأقل التكاليف والتضحيات . كما تقاس اشتراكية المجتمع في قدرته على تحقيق ذلك ، مع توزيع التضحيات توزيعا عادلا بين الطبقات ، في مراحل التحول الى الاشتراكية ، وبحيث يتم ذلك دون استغلال شعوب أخرى .

ولا بد وأن توضع أسس موضوعية يمكن بموجبها التعرف على السلع الاستراتيجية ، وترتيبها حسب أهميتها . ويشترط في هذه الأسس - لكي تحقق هذا الغرض - ان تترجم الأغراض المختلفة التي تستخدم فيها السلعة الى أوزان تعكس أهميتها وأولويتها ، كما تعكس ظروف السلعة المختلفة . ونظرا لتعدد الأسس ، وأحيانا لتعقدها ، فقد يحتاج الأمر الى مراجعة النتائج ، وتصحيح بعضها ، اعتمادا على النظرة الواعية التي لا يمكن أن يستغنى عنها التخطيط . أيا كانت النماذج التي يستخدمها . على أساس أن هذه النماذج لم تأخذ كل المتغيرات المحيطة في الاعتبار . فضلا عن أن النماذج ، لا تحول التخطيط لعملية ميكانيكية ، تلغى منها ارادة الانسان وقدراته .

نقطة البدء في التعرف على السلع الاستراتيجية ، هو في تحديد أنواع السلع الاستهلاكية والخدمات الضرورية . ثم تقدير احتياجات هذه السلع ، سواء كانت استهلاكية مباشرة وغير مباشرة من مستلزمات الانتاج ، أو لتوسيع الطاقة الانتاجية - الاستثمارات . وتختلف قائمة السلع الاستراتيجية باختلاف البعد الزمني الذي توضع الخطة من أجله . فما يناسب سنة لا يناسب الخمس سنين . وتزداد أهمية السلع الاستثمارية باتساع البعد الزمني ، وتدخل أنواع جديدة



من السلع في قائمة السلع الاستهلاكية الاستراتيجية \*

فبالنسبة للاستهلاك الخاص يمكن التعرف على أنواع السلع والخدمات الاستراتيجية اللازمة وفاء لاحتياجات الشعب • وهي تلك السلع التي يستهلكها عامة الشعب وتتناسب مع قدراتهم الدخلية • وتوضع هذه السلع على رأس قائمة السلع التي يلزم توفيرها بالسعر المناسب • وبما يتفق مع قدراتهم هذا في الأجل القصير • أما في الأجل الطويل • فيمكن النظر في تطوير هذه القائمة من السلع • بحيث تضم كل أنواع السلع التي تعتبر ضرورية • للارتفاع بمستوى المعيشة والمستوى الصحي • ومن هنا • تكون الدراسة مرتبطة • بالنقص في القائمة الحالية • والمطلوب إضافته إليها • ومرتبطة أيضا بالتطور في الدخل • وما يصحبه من تطور في الاستهلاك الاستغناء عن الأذرة مثلا • والتحول إلى القمح في الاستهلاك الخاص • الاقلال من النشويات والتحول إلى اللحوم • ومن هذه التحول إلى الفواكه •

فقائمة السلع الاستراتيجية للاستهلاك الخاص الحالية تحدد مستلزمات الانتاج اللازمة لها • وقائمة السلع المقبلة تحدد مستلزمات الانتاج من ناحية وتحدد الاستثمارات اللازمة لتحقيقها من ناحية أخرى • ومن هنا يمكن التوصل إلى المستلزمات • والطاقة المطلوب إضافتها لتوفير المستلزمات • والطاقة المطلوب إضافتها لتحقيق الانتاج النهائي بالنسبة للسلع الاستهلاكية •

وتأتي بعد ذلك • قائمة السلع الاستراتيجية • اللازمة للاستهلاك الجماعي • وهذه أيضا يمكن تحديدها • على ضوء تحديد المهام والواجبات الملقة على عاتق الدولة • سواء كانت صحية أو تعليمية أو ثقافية أو دفاعية • وتلك المهام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاهداف العامة • بل ويجب أن ترتب مع ترتيب الاهداف العامة وأهميتها • ومن هنا يمكن معرفة أوجه النشاط الاستراتيجي • واحتياجات هذا النشاط من السلع والخدمات • وسيلزم أيضا داخل كل نشاط تحديد أنواع السلع بحسب ضرورتها وأهميتها • ونصل بعد ذلك إلى قائمة الخدمات الضرورية بالنسبة للقطاع العام • وتقدر احتياجات هذه الخدمات من السلع والمستلزمات

السياسي لازم توفرها لانتاج هذه السلع والخدمات . بالإضافة إلى الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوسع في الانتاج الحكومي ، واللازمة لتحقيق التوسع في المستلزمات مع أخذ البعد الزمني في الاعتبار .

وبعد تقدير السلع الاستراتيجية اللازمة للاستهلاك النهائي الخاص والجماعي ، والاستهلاك الوسيط اللازم لهذا الاستهلاك النهائي وتقدير الاستثمارات اللازمة بصورة مباشرة وغير مباشرة يمكن التعرف على أنواع السلع التي يلزم أن تستورد ، سواء كانت مستلزمات انتاج أو سلع استثمارية . وعلى ضوء حجم هذه الواردات ، ومعرفة ما يمكن تصديره من قروض أجنبية ، مخصوصا منها أنواع السداد المطلوب ، يمكن بالتالي تقدير ما يلزم تصديره وتقدير الصادرات وحساب مستلزماتها واثارها المباشرة وغير المباشرة (\*) ، يمكن عندئذ أن يتكون لدينا صورة عن خطة انتاج السلع الاستراتيجية ومستلزماتها مرتبة حسب أهميتها .

ويلزم بالنسبة للصادرات والواردات وتحديد استراتيجية السلع ، ان نكون مدركين إلى ظروف البلاد التي نتعامل معها وعلاقتها ببلادنا . ويمكن أن تختلف استراتيجية السلعة الواحدة باختلاف الجهة التي تستورد منها . فالبلاد التي تحاربنا اقتصاديا ، وتسعى إلى عرقلة جهود التنمية في بلادنا ، يجب أن نقف الجسد ونحاول ما أمكن استبدالها بغيرها من البلاد الأخرى . وما لا يمكن اختصاره من السلع المستوردة منها ، تأخذ أهمية استراتيجية أكبر من غيرها ، بحيث يمكن توفير احتياطي منها ، نواجه به أية مؤامرة تستهدف الاضرار باقتصادنا . وكذلك بالنسبة للصادرات ، فيجب ما أمكن أن تراعى في صادراتنا قدرتنا على مواجهة المؤامرات الاستعمارية . وكلما كانت السلعة قادرة على فتح الأسواق ، وقادرة على توسيع هذه الأسواق ، كلما كانت استراتيجية مرتفعة . وكلما تعرضت أسواقها للتقليل والتأثير السياسي ، وللمنافسة القوية من الغير ، كلما قلت استراتيجية ومنها هنا تأتي خطة الانتاج للتصدير .

(\*) الاثار غير المباشرة لا تكون بالنسبة للواردات التي يمكن تصديرها مع كل خطوة من الخطوات السابقة .

وبذلك يمكن أن نتوصل الى قائمة السلع الاستراتيجية الاستهلاكية والاستثمارية ومستلزمات الانتاج . ولكن هذه القائمة ، لا تأخذ مكانها الاستراتيجي الا عندما تكون السلعة قادرة ، او بمعنى آخر عرضها أقل من الطلب عليها . ويقدر المعروض من السلع يمكن تحديد ترتيبها في سلم السلع الاستراتيجية . فاذا كانت هناك قوائم ثلاث للسلع فان السلع المنتجة تستمسد استراتيجيتها من درجة ايفائها للمطلوب منها . فاذا كانت السلعة لا تكفي الا القائمة الأولى وضعت في القائمة الأولى ، واذا كانت تفي بمستلزمات القائمة الثانية فوضعت في القائمة الثانية ، واذا كانت تفي بجميع القوائم وضعت في القائمة الثالثة .

ويكون من الأفضل في مثل هذه الحالات ، أن توضع مصادر السلعة ومجالات استخدامها مرتبة حسب أهميتها الاستراتيجية ويساعد ذلك كثيرا ، على اتخاذ القرارات التخطيطية ، بما يحقق أهداف المجتمع . وكما أن تحديد السلع الاستراتيجية يساعد أيضا على القضاء على الإسراف ، وعلى توفير أكبر قدر من الفائض يمكن توجيهه الى خدمة أهداف المجتمع .

هذه هي الصورة النظرية لاختيار السلع الاستراتيجية ، ويلزم لتحقيقها توفير بيانات كثيرة ليست متاحة حاليا . وعلى ضوء ذلك فهناك صورة أخرى لاختيار السلع الاستراتيجية سيأتي شرحها في الجزء الثاني من هذا البحث وقد اعتمد فيها على ما توفر من بيانات .

## الفصل السادس

### المعاملات

تعتبر المعاملات الفنية والاقتصادية ركنا أساسيا في التخطيط ، وبدونها لا يكون هناك تخطيطا ، بمعنى تعبئة الموارد لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف في صورة مترابطة ومتكاملة .

وتحظى المعاملات - وعلى الأخص الفني منها - باهتمام بالغ في الدول الاشتراكية . وتنشأ من أجل تقديرها ودراسة تطورها المعاهد العلمية . وقد بلغ عدد المعاهد في الاتحاد السوفيتي ١٠٠ معهد وذلك في سنة ١٩٦٣ ، مهمتها دراسة هذه المعاملات ، والتفسيحات المنتظر أن تطرأ عليها ، كنتيجة للتقدم في المجالات الفنية والتخطيطية .

وتغطي المعاملات مجالات عديدة ومتنوعة ، منها على سبيل المثال : رأس المال ودرجة تشغيله في آلاته ومعداته ، مستلزمات الانتاج بأنواعها الرئيسية المختلفة ، ونسبة ما يلزم منها لانتاج وحدة من المنتجات ، العمل والوقت الذي يستغرقه في انتاج الوحدة ، ومقطوعية العامل الانتاجية ، تنظيم الانتاج ومقياس الفترة التي تستغرقها الدور الانتاجية ، حجم السلع الغير تامة الصنع ، الفترة التي يستغرقها التشييد والمخزون وتطور معدلاته .

ويجب النظر الى المعاملات من ناحيتين : انها تساعد على حساب الاحتياجات المختلفة ، وتربط بين المتشابه منها ومن هنا يمكن تحقيق توازن بين المصادر والاستخدامات . وتساعد أيضا في أعمال المتابعة من حيث أن معاملات التكاليف تتجه الى الانخفاض ، ومعاملات الانتاج تتجه الى الارتفاع . فالمستلزمات في تناقص مستمر ، كنتيجة لمنع الضياع ، واتباع أساليب أفضل ، واستخدام مواد أرخص ، وتصميم للسلعة المنتجة اكفاء . ونتاجية العمل في تزايد مستمر ، كنتيجة لارتفاع مستوى الخبرة ، والقدرة التنظيمية ، وكنتيجة لكثافة رأس المال المستخدم . ونتاجية رأس المال هي الأخرى في تزايد مستمر كنتيجة للاستغلال الكفاء ، والصيانة الأسلم والتنظيم الأقدر . ومن هنا تستخدم المعاملات ، التي تعكس هذا التطور ، في متابعة كل ما تحقق من أنواع النجاح .

ويوجد معاملات على جميع المستويات • تبدأ بالمنشأة وتنتهى بوزارة التخطيط • معاملات المنشأة تفصيلية ، وهى تفيد رجال المنشأة فى أعمال التخطيط ، ورجال المؤسسة التابعين لها فى أعمال المتابعة • ولكل مؤسسة تضم مجموعة منشآت معدلات تعكس الظروف الانتاجية المتوسطة ثم يوجد كل فرع انتاجى معاملات ، التى تستخدمها وزارة أو هيئة التخطيط فى أغراضها التخطيطية •

ونظرا للدور الخطير الذى تلعبه المعاملات ، فى الربط بين الموازين ، وداخل الموازين فى الربط بين الموارد والاستخدامات ، وبمعنى آخر فى تحقيق التوازن المتناسب ، فان الجهود التى تبذل فى جمع البيانات عنها ودراستها ، تعتبر من أكبر الجهود والدراسات التخطيطية • وهناك نوعين من المعاملات احداها احصائى وهو الذى يجمع عن فترة سابقة وتقوم به الجهاز المركزى للاحصاء • ويخدم هذا المعامل فى كونه وسيلة للتعرف على الواقع وتطوره بالنسبة السى ما سلف ، وما كان منظر كنتيجة للخطة • ويقوم التخطيط بعد حصوله على هذه المعاملات ، بدراستها وتحليلها ، وايجاد الرابطة بينها ، ثم يقوم بمساعدة المعاهد العلمية المتخصصة بدراسة تطورات هذه المعاملات • ويستعين فى ذلك بالمنشآت المتقدمة فى هذا المضمار التى تكون ذات كفاية عالية ، وكذلك يستعين بدراسة التطورات العلمية فى جميع المجالات وأيضا قد يستخدم المقارنات الدولية ما أمكن • وبموجب كل ذلك يضع خطة تطور هذه المعاملات فى التغييرات المقبلة •

وفىما يلى سناقش بعض هذه المعاملات •

#### ١ - معاملات مستلزمات الانتاج :

ويمكن الحصول على هذه المعاملات بقسمة كمية المستخدم من سلعة معينة على كمية المنتج فى صناعة معينة • وكل هذه المعاملات كمية وقليلها هى المعاملات التى تستخدم فيها القيم وتكون عندئذ بأسعار ثابتة حتى لا تعكس الا التغييرات الكمية • وتحسب هـــــ المعاملات لمستلزمات الانتاج الرئيسية والفرعية وللوقود والكهرباء وغير ذلك من المستلزمات •

## ٢ - معاملات تشغيل الآلات والمعدات :

وتقدر فيها درجة تشغيل الطاقة وبحسب أيضا الانتاج الممكن لكل آلة . ومن هنا يمكن تقدير احتياجات القطاع من الاستثمارات اذا كانت الطاقة قاصرة عن الوفاء بالمطلوب .

## ٣ - معاملات المخزون :

هناك المخزون لدى المنتج ولدى المستهلك للسلعة لدى الموزع . وكل منهما يحتاج الى حساب بالمخزون الأمثل الذي يقلل من التكاليف وفي الوقت نفسه لا تتعطل عجلة الانتاج . ولا يمكن الاعتماد هنا على المتوسط ، لأنه قد يكون محصلة مخزون بالزيادة في أحد المنشآت يقابله مخزون بالعجز في منشأة أخرى . كما أن كل منشأة لها ظروفها الخاصة ، من حيث قريتها أو بعدها عن مواقع المستلزمات أو عن مواقع التصريف ، كما أن ظروف النقل والمواصلات في كل منطقة تؤثر هي الأخرى على طبيعة معاملات المخزون .

ان دراسة المخزون ومحاولة التوصل الى المخزون الأمثل ستوفر بلا شك من أكوام المخزون التي تتراكم لدى المنتجين أو المستهلكين . وتساعد على التعرف على الانتاج الذي لا يجد مجالا واسعا لتصريفه ومن ثم ايقاف كل توسع فيه . بل وعدم إحلال ما يستهلك من آلاته . وتساعد في التعرف على المستهلكين الذين يستحوذون على جانب مهم من المستلزمات تفيض عن حاجتهم ، ويمكن استخدامها في منشآت أخرى قد تكون متوقفة لعجزها عن الحصول على حدة المواد .

## ٤ - معاملات القطاع العام :

لا بد وأن توجد وسيلة لقياس الخدمات التي يؤديها قطاع الادارة الحكومية . ولا بد أن تربط بين الانتاج أو متخير مستقل ترتبط به المستلزمات .

ان الخدمة الحكومية الواحدة يمكن ان تؤدي بأساليب مختلفة . ولكل أسلوب من هذه الأساليب ألوان مختلفة من الانفاق . توطين الموظفين في مركز وقيامهم بمأمريات

لأداء مهمتهم ، أو سكاكهم حيث مجالات عملهم • وان دراسة كل نوع وما يميزه عن النوع الآخر ودراسة الظروف التي تبرر كل نوع كقيل بأن يرفع من مستوى الخدمة الحكومية ، ويخفض من تكاليفها •

وهناك الكثير من الخدمات الحكومية ، يمكن ان تتمط • ومن هنا يمكن التفكير في الوسيلة التي تؤدي بها هذه الخدمة بأقل التكاليف الممكنة ويمكن في ذلك مقارنة المعاملات بسين الاقاليم المتشابهة ، ومحاولة التعرف على أسباب انخفاض التكاليف هنا ، وارتفاعها هناك • والقضاء بعد ذلك على الأسباب المؤدية لارتفاع التكاليف •

هذا وسيكون من الضروري في المرحلة القادمة ، محاولة التفرقة في بنود الانفاق الحكومي ، بين ما هو استراتيجي ولا يمكن الاستغناء عنه ، وبين ما هو غير استراتيجي ويمكن اختصاره ، دون أن يؤثر ذلك الا في القليل - ربما في الشكل - بالنسبة للخدمة • ثم تحسب المعاملات لكل نوع على حدة • وقد ترتفع مستوى الخدمة مع تطور الفن الانتاجي وقد تختصر السلع الاستراتيجية اللازمة لانتاجها • ولكن السلع غير الاستراتيجية فلا يوجد ما يستلزم اختصارها مع تطور الانتاج ، لأنه يمكن بتقليل من الجهد • ايجاد الوسيلة لاختصارها وأغلب هذا النوع من الانفاق ، يمس شكل الخدمة دون جوهرها ، ومن هنا فيمكن اختصارها وخفض معاملاتها •

ملحق

مجموعة جسد أول المرازمين السلعية  
التي أعدت بلاشتراك مع الخبراء الفرنسيين























جدول رقم (٩)  
الاستهلاك العام

بالملايين الجنيهات

المجموع الكلي	محل						المجموع	الادارة العامة
	المجموع	الادارة العامة	الاشغال العامة	الشئون الثقافية	الشئون الصحية	الدفاع القومى		

رقم	مضمون
١	١٠٠٠
٢	١٠٠٠
٣	١٠٠٠
٤	١٠٠٠
٥	١٠٠٠
٦	١٠٠٠
٧	١٠٠٠
٨	١٠٠٠
٩	١٠٠٠
١٠	١٠٠٠
١١	١٠٠٠
١٢	١٠٠٠
١٣	١٠٠٠
١٤	١٠٠٠
١٥	١٠٠٠
١٦	١٠٠٠
١٧	١٠٠٠
١٨	١٠٠٠
١٩	١٠٠٠
٢٠	١٠٠٠
٢١	١٠٠٠
٢٢	١٠٠٠
٢٣	١٠٠٠
٢٤	١٠٠٠
٢٥	١٠٠٠
٢٦	١٠٠٠
٢٧	١٠٠٠
٢٨	١٠٠٠
٢٩	١٠٠٠
٣٠	١٠٠٠
٣١	١٠٠٠
٣٢	١٠٠٠
٣٣	١٠٠٠
٣٤	١٠٠٠
٣٥	١٠٠٠
٣٦	١٠٠٠
٣٧	١٠٠٠
٣٨	١٠٠٠
٣٩	١٠٠٠
٤٠	١٠٠٠
٤١	١٠٠٠
٤٢	١٠٠٠
٤٣	١٠٠٠
٤٤	١٠٠٠
٤٥	١٠٠٠
٤٦	١٠٠٠
٤٧	١٠٠٠
٤٨	١٠٠٠
٤٩	١٠٠٠
٥٠	١٠٠٠
٥١	١٠٠٠
٥٢	١٠٠٠
٥٣	١٠٠٠
٥٤	١٠٠٠
٥٥	١٠٠٠
٥٦	١٠٠٠
٥٧	١٠٠٠
٥٨	١٠٠٠
٥٩	١٠٠٠
٦٠	١٠٠٠
٦١	١٠٠٠
٦٢	١٠٠٠
٦٣	١٠٠٠
٦٤	١٠٠٠
٦٥	١٠٠٠
٦٦	١٠٠٠
٦٧	١٠٠٠
٦٨	١٠٠٠
٦٩	١٠٠٠
٧٠	١٠٠٠
٧١	١٠٠٠
٧٢	١٠٠٠
٧٣	١٠٠٠
٧٤	١٠٠٠
٧٥	١٠٠٠
٧٦	١٠٠٠
٧٧	١٠٠٠
٧٨	١٠٠٠
٧٩	١٠٠٠
٨٠	١٠٠٠
٨١	١٠٠٠
٨٢	١٠٠٠
٨٣	١٠٠٠
٨٤	١٠٠٠
٨٥	١٠٠٠
٨٦	١٠٠٠
٨٧	١٠٠٠
٨٨	١٠٠٠
٨٩	١٠٠٠
٩٠	١٠٠٠
٩١	١٠٠٠
٩٢	١٠٠٠
٩٣	١٠٠٠
٩٤	١٠٠٠
٩٥	١٠٠٠
٩٦	١٠٠٠
٩٧	١٠٠٠
٩٨	١٠٠٠
٩٩	١٠٠٠
١٠٠	١٠٠٠





